جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

الظواهر الضدية فيما اختصت به بعض الأمات النحوية

Antithetical phenomena in what some grammatical mothers specialize in

إعداد

د/ أسامة إبراهيم حسن محمد

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بإيتاي البارود –جامعة الأزهر

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الرابع (١٤٤٧هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٧/٦٢٧١م

الظواهر الضدية فيما اختصت به بعض الأمات النحوية

أسامة إبراهيم حسن محمد

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بإيتاي البارود ، مصر.

البريد الإلكتروني: *Ossamahassan.419@azhar.edu.eg*

الملخص:

هذا البحث تناول ظواهر التضاد التي اختصت بها أمات الأبواب النحوية، بغرض إثبات أن ظاهرة التضاد شديدة الارتباط بالأمات النحوية، سواء أكانت تلك الأمات حروفًا أم أفعالًا مع إيجاد العلل الداعمة لذلك.

فكما أن هناك خصائص هيأت لهذه الأدوات صدارة بابها، ومزايا انفردت بها جعلتها مستحقة للقب (الأم) فقد أثبت البحث أن تلك الظواهر الضدية من أهم الظواهر التي صرح النحاة أنها سبب في جعل بعض الأدوات أمات لأبوابها.

فقد عُني البحث بجمع شوارد تلك الظاهرة الضدية الموجودة في ثنايا خصائص بعض الأمات النحوية، وقام بتصنيفها وترتيبها باتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها، وتفسيرها.

وقد خلص البحث إلى أن الظواهر الضدية في أمات الأبواب النحوية لم تسترعِ انتباه الباحثين على الرغم من وجود مسائلها وصورها مفرقة في كتب النحو، كما أوجَدَ العلل الداعمة التي أهَّلتهَا لتكون أماتٍ لأبوابها؛ لذلك كانت هذه الظاهرة أولى بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: أمهات الأبواب النحوية، الظواهر الضدية، التضاد، العلة النحوية.

Antithetical Phenomena In What Some Grammatical Mothers Specialize In

Osama Ibrahim Hassan Muhammad

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Itay El-Baroud, Al-Azhar University

Email: *Ossamahassan.419@azhar.edu.eg*

Abstract:

This research deals with the phenomena of contrast that are specific to the mothers of grammatical chapters, with the aim of proving that the phenomenon of contrast is closely linked to the mothers of grammatical chapters, whether those mothers are letters or verbs.

Just as there are characteristics that have made these tools the leaders of their categories, and unique advantages that make them worthy of the title (mother), research has proven that these antithetical phenomena are among the most important phenomena that grammarians have stated are the reason for making some tools mothers of their categories.

The research was concerned with collecting the fragments of this antithetical phenomenon found within the folds of the characteristics of some grammatical nations, and it classified and arranged them by following the descriptive analytical method based on describing, analyzing, and interpreting the phenomenon.

The research concluded that the antithetical phenomena in the main grammatical chapters did not attract the attention of researchers despite the presence of their issues and images scattered throughout grammar books; therefore, this phenomenon was more deserving of study.

Keywords: *Grammatical Doors, Antithetical Phenomena, Contradiction, Grammatical Cause.*

مقدمة

الحَمْدُ للهِ الذِي عَلَّمَ بِالقَلَمِ، وَأَنارَ قُلُوبَ أَوْلِيائِه بِمَصابِيحِ الحِكَمِ، وَصَلّى اللهُ عَلى سَيِّدِنا مُحَمّدٍ، المخْصُوصِ بِأَفْضَلِ الشِّيَمِ، المبْعُوثِ إِلى العَرَبِ وَالعَجَمِ، وَعَلى آلِه وَصَحْبِه أُولِي الفَضْلِ وَالكَرَمِ.

وَبَعْدُ؛

فإن المتتبع لأقوال النحاة منذ نشأة هذا العلم يجد أنهم قسموه إلى أبواب، وقد ضموا في بعض أبوابه مجموعة من العوامل أفعالًا كانت أو حروفًا قد جمع بينها جامع كالوظيفة النحوية من حيث اتحادها في العمل النحوي، نحو (كان) وأخواتها، و(إن) وأخوتها، أو كان هذا الجامع دلاليًا معنوًيا كـ(همزة) الاستفهام مع سائر أدوات الاستفهام، و(يا) مع سائر أحرف النداء، ومثل هذا كثير في أبواب النحو، الأمر الذي أدى إلى حتمية وجود (أم) تتصدر هذه الأبواب تكون أصلًا يتوالى عليها بقية أفراد الباب، ومن هنا ظهر مصطلح (أم الباب).

فهناك أسباب هيأت لهذه الأدوات صدارة بابها، ومزايا انفردت بها جعلتها مستحقة للقب (الأم) نحو: كثرة دَورانها على ألسنة العرب، وتشعُب مواضعها، وكثرة التصرف فيها "[1].

الأمر الذي استرعى انتباه كثير من الباحثين لحصر وجمع أمات الأبواب النحوية وتأصيل أميتها وبيان خصائصها، وهذا ما سوف أشير إليه لاحقًا في الدرسات السابقة.

---

(١) نصَّ على ذلك ابن يعيش عندما تحدث عن أمية (كان) لباب الأفعال الناسخة يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ١١٦/٤.

ولكن ما دعاني إلى اختيار موضوع بحثي الذي بعنوان: «الظواهر الضِّدِّية فيما اختصَّت به بعض الأمات النحويَّة»

١- أن ظاهرة التضاد النحويِّ لم تلقَ الاهتمام اللائق بها على الرغم من شيوعها في كثير من الأبواب النحوية.

٢- أن كثيرًا من الباحثين الذين تناولوا دراسة أمات الأبواب النحوية، كانوا ينظرون إلى خصائص كل (أم)، على حدة، دون النظر إلى وجود بعض الظواهر النحوية المبثوثة في ثنايا هذه الخصائص والعلل الداعمة لها، والتي قد تشترك فيها إحدى أمات الأبواب النحوية مع غيرها من الأمات الأخرى، الأمر الذي دفعني إلى محاولة جمع شوارد تلك الظاهرة الضدية الموجودة في ثنايا خصائص بعض الأمات النحوية.

فأهمية تلك الظاهرة الضدية: تكمن في أن بعض النحاة قد علل لاستحقاق بعض أمات الأبواب النحوية لهذا الوصف؛ بكونها تعمل في حالين متضادين، حيث أشار الجندي[١] إلى ذلك في ثنايا حديثه عن تأصيل أمية: (أنْ) المصدرية الناصبة بقوله "و(أنْ) هي الأم من الحروف الناصبة للمضارع، بدليل أنها تجيء تارة مظهرة نحو: « أنْ يَغفِرَ»، وأخرى مُضمرة....." [٢].

---

(١) الجندي هو/ أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم، شرف الدين الجندي: عالم بالأدب من أهل الجند،كان في بخارى حين صنف كتابه (الاقليد) جزآن في شرح المفصل للزمخشري.
ولعل من تأليفه (المقاليد في شرح المصباح للمطرزي) في شستربتي (٤٠٨٣) وورد التعريف به في الأزهرية عند ذكر (المقاليد) بالخجندي مكان الجندي ت (٧٠٠ هـ -١٣٠٠ م)، يُنظر الأعلام للزركلي: ١/٢٥٤.

(٢) يُنظر الإقليد: ٣/١٤٦٧.

وأيضًا أشار السيوطي إلى هذا بقوله: "(أَنْ) أم البَاب؛ فَلهَذَا تنصب ظَاهِرَة ومضمرة[١]

وهذا وإن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن ظاهرة التضاد من الظواهر المتأصلة في أمات الأبواب النحوية؛ لذا فهي جديرة بالدراسة.

أما عن الدراسات السابقة:

عندما عقدت العزم على البدء في جمع المادة العلمية المتعلقة بهذا البحث، بحثت مرارًا وتكرارًا فلربما تكون هناك أعمال بحثية قد تناولت ظاهرة التضاد في خصائص بعض الأمات النحوية، إلا أنني لم أجد أي دراسة بحثية مستقلة تمحضت في دراسة ظاهرة التضاد في خصائص بعض الأمات النحوية غير أنني وجدت أبحاثًا تناولت الأمات النحوية تناولًا مختلفًا وأبرز الأبحاث التى اطلعت عليها أجملها فيما يأتي:

الدراسة الأولى: بعنوان: [خصائص أمهات الأبواب النحوية]، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تأليف الدكتورة / فائزة بنت عمر بن على، (٢٠٠٢).

وهذا البحث عدد صفحاته (٦٢) صفحة، وقد قامت الباحثة بحصر أمات الأبواب النحوية حتى بلغ ما وصلت إليه (اثنتي عشرة أمًّا)، وهي حسب ترتيب البحث على النحو الآتي: [(همزة: الاستفهام)، (إلا: في الاستثناء)، (أن: المصدرية الناصبة للمضارع)، (إن: الشرطية)، (إنّ: التوكيدية)، (أي: التفسيرية)، (باء: القسم) (سوف: التسويفية)، (كان: الناقصة)،(نعم: الجوابية)، (واو: العطف)، (يا: النداء)] وقد قامت الباحثة بدراسة كل(أم) على حدة من جانبين الأول: إثبات أمِّيتها،أما الجانب الثاني: فذكر خصائصها موجزة.

---

(١) يُنظر الهمع:٢/٣٧٧.

هذا وقد أدخلت الباحثة في أمات الأبواب النحوية أدوات لم ينص عليها النحاة نحو: (أي: التفسيرية)، (سوف: التسويفية)، (نعم: الجوابية)، مستدلة لذلك بكثرة التصرف فيها

الدراسة الثانية: بعنوان: [أمات الأبواب النحوية]، مجلة بابل، تأليف الدكتور / عباس علي الأوسي، (٢٠١١).

وهذا البحث عدد صفحاته (٣٧) صفحة، وقد قام الباحث على حد قوله بجمع متفرقات أمات الأبواب النحوية والصرفية، واستنباط ما لم ينص النحاة على أنه (أم) الباب، والمثير للدهشة أن هذا البحث لم يتناول تلك الأمات النحوية التي صرح النحاة بأميتها، بل إن التناول كان على مستوى العلامة أوالمفردة والتركيب، فبدأ بالحديث عن (المشتقات) وأشار إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، مرجحًا ما ذهب إليه البصريون، ثم أعقبه بالحديث عن (الإعراب والبناء)، وأشار إلى أن الإعراب أصل عند البصريين، ثم انتقل إلى الحديث عن علامات الإعراب الأصلية والفرعية، ثم تحدث بعد ذلك عن(أحرف المد) وصرح بأن الألف (أمّ) لحروف المد، وبعد ذلك تحدث عن (الإبدال وحروف الزيادة)، تحدث عن (المذكر والمؤنث)، (النكرة والمعرفة)، (أسما الإشارة)، (كان: وأخواتها)، (المشبهات بليس)، (كاد: وأخواتها)، (إن: وأخواتها)، (الاستثناء)، (حروف الجر)، (النفي)، (نواصب المضارع)، (جوازم المضارع)، (الاستفهام)، (التمني والترجي)، (النداء)، (المدح والذم)،وأخيرًا ختم البحث بالحديث عن (التوابع).

وأرى أن هذا البحث لا يخلو من المغالاة، فالباحث قد طرق جميع أبواب النحو وجعل لكلٍ منها (أمًا) وإن لم يصرح بذلك النحاة، وأغفل كثيرًا من أمات الأبواب النحوية المتفق علي أميتها، وهذا خلل بيَّن.

الدراسة الثالثة: بعنوان: [الخواص اللغوية لأمهات الأبواب النحوية]، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تأليف الدكتور/ صالح بن إبراهيم بن علي الفراج، (٢٠١٢).

وهذا البحث عدد صفحاته (١٢٢) صفحة، تناول فيها الباحث الخواص النحوية التي نفرد بها كل (أم) من أمات الأبواب النحوية، وقد صرَّح الباحث بأن هذه الدراسة تهدف إلى تسجيل الخواص الخمسة وهي: (خاصة التأثير الإعرابي، وخاصة الحذف، وخاصة الربط، وخاصة التضام، وخاصة الدلالة)، ومدي تحققها في أمهات الأبواب محل الدراسة لإبراز أحقيتها بـ(الأم)، ثم بيَّن الباحث أنه بهذه الطريقة توجد نقاط التقاء في هذه الخواص بين مجموعة من هذه الأمات، وقد قام الباحث بحصر أمات الأبواب النحوية حتى بلغ ما وصل إليه (ثلاث عشرة أمًّا) وهي بترتيب البحث كالآتي: [(همزة الاستفهام)، (إلا في الاستثناء)، (أن المصدرية الناصبة للمضارع)، (إن الشرطية)، (إنّ المؤكدة)، (الباء في القسم)، (ظن)، (كان)، (لم الجازمة)، (ما النافية)، (من الجارة)، (واو العطف)، (يا النداء)]، وقام بدراسة هذه الأمات التي حصرها في ضوء الخواص الخمسة سالفة الذكر.

الدراسة الرابعة: بعنوان: [كشف النقاب عن أحقية الآداة بلقب (أم) الباب قراءة في كتب التراث]، مجلة جامعة إفريقيا العالمية، تأليف الدكتور/ عطية محمد عطية، (٢٠١٦).

وهذا البحث عدد صفحاته (٢٦) صفحة، وهذه الدراسة كما وصفها الباحث تدور فكرتها الأساس حول تحديد مصطلح (أم) الباب عند النحاة، كما تسعى إلى تحديد السمات والخصائص التي تؤهل هذه الأداة لصدارة بابها، وتجعلها جديرة بلقب (الأم)، وانحصرت الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث، وخاتمة.

خُصص المبحث الأول لأمهات الأبواب في الأدوات الناسخة للمبتدإ والخبر، وخُصص المبحث الثاني لأمهات الأبواب في الأدوات العاملة في الأسماء، وخُصص المبحث الثالث لأمهات الأبواب العاملة في الأفعال، والمبحث الأخير خُصص لأمهات الأبواب المهملة، وخلُص البحث إلى أن كثرة استعمال الأداة وسعة تصرفها في بابها بالحذف أو الزيادة أو التضمين ونحو ذلك هي أبرز سمات أمهات الأبواب.

فلم يسلط أحد من الباحثين الذين تناولو دراسة أمات الأبواب النحوية الضوء على تلكم الظاهرة الضدية، بل لم يذكرها أحدهم ولو لِماما الأمر الذي دفعني إلى المضي في هذا البحث مستعينًا بالله ومتوكلًا عليه.

أما عن خطة البحث:

فلقد جاء هذا البحث بعد مقدمته، في تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

- **المقدمة**: وفيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدرسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج السير فيه.
- **التمهيد**: الأمات النحوية والتضاد، دراسة في المفهوم والمصطلحات.
- **المبحث الأول**: الأمات النحوية بين الذكر والحذف.
- **المبحث الثاني**: ما يعمل من أمات الأبواب النحوية ظاهرًا ومضمرًا.
- **المبحث الثالث**: إعمال الأمات النحوية محذوفة وإهمالها مذكورة.
- **المبحث الرابع**: علل الظواهر الضدِّ ية في أمَّات الأبواب النحوية على ضوء البحث.
- **الخاتمة**: وقد حوت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج

ثم أتبعت ذلك بقائمة لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

منهج البحث:

لقد اتبعت في هذا البحث منهجين من مناهج البحث العلمي هما: المنهج

الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي:

- أما المنهج الاستقرائي فلأنني تتبعت الظواهر الضدية الموجودة في أمات الأبواب النحوية وجمعتها؛ تمهيدًا لدراستها.
- وأما المنهج الوصفي التحليلي: فلأنني لم أكتفِ بوصف الظاهرة الضدية داخل الأبواب النحوية بل تجاوزت ذلك إلى تحليلها للوقوف على ما بها من دقائق عِللية وأسرار نحوية.

وأخيرًا، فهذه محاولة سعيت فيها بجد وإخلاص، فإن وُفقت فلله الحمد والمنَّ وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قد حاولت وبذلت قدر طاقتي، والله أسأل أن يلهمني التوفيق والسداد؛ إنه خير مأمول وأكرم مسئول.

د/ أسامة إبراهيم حسن

مدرس بقسم اللغويات

في كلية اللغة العربية بإيتاي البارود

التمهيد

الأمات النحوية والتضاد، دراسة في المفهوم والمصطلحات

وسوف أتناول فيه تعريف التضاد ومفهومه، والمراد بالأمات النحوية، وتوضيح الفرق بين (الأمات والأمهات).

أولًا: تعريف التضاد:

الضِّدُّ: كُلُّ شيءٍ ضادَّ شَيْئًا لِيَغْلِبَهُ، والسّوادُ ضِدّ الْبَيَاضِ، والموتُ ضِدُّ الْحَيَاةِ، وَاللَّيْلُ ضِدُّ النَّهَارِ إِذا جَاءَ هَذَا ذَهَبَ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ أَضداد، وَقَدْ ضادَّه وَهُمَا متضادّانِ[1].

والمتضادان: الشيئان لا يجوز اجتماعهما في وقت واحد، كالليل والنهار، والكلمة الأخرى الضد، وهو الملء، بفتح الضاد، يقال: ضد القربة، ملأها، ضدا [2].

والضدان: صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد، يستحيل اجتماعهما، كالسواد والبياض، والفرق بين الضدين والنقيضين: أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود، والضدان لا يجتمعان ولكن يرتفعان، كالسواد والبياض[3].

وبناء على التعريف اللغوي للتضاد بأن المتضادين لا يمكن اجتماعهما في آنٍ واحد، فالتضاد النحوي في اصطلاح النحاة ليس بعيدًا، فهو شديد القرب من التعريف اللغوي[4]، فالمتضادات النحوية بينها علاقة تنافر بمعنى أن المتضادين لا يمكن

---

(١) يُنظر لسان العرب:٣/٢٦٣.

(٢) يُنظر معجم مقاييس اللغة:٣/٣٦٠.

(٣) يُنظر التعريفات، للجرجاني: صـ ١٣٧.

(٤) فالتضاد في اللغة جار مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ ويزول الأول، وذلك كـ(لام) التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه؛ لأن ←←←

اجتماعهما في الوقت نفسه، فالعامل لا يمكن أن يعمل ويُهمل في الوقت ذاته، أو يكون عاملًا ومعمولًا في الوقت ذاته، قال ابن بابشاذ " لا يكون الشيء عاملًا ومعمولًا من جهة واحدة؛ لما فيه من التضاد "(١).

والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره؛ لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين؛ ولذلك نجد الضد أقرب حضورًا في البال مع الضد(٢).

والضِّدَّ يَزِيدُ فِي ضِدِّهِ، ويُبْدي مَا خَفِيَ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: وبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأَشْياءُ(٣).

ثانياً: المراد بالأمات النحوية:

أُمُّ الشي: أصلُهُ(٤)، ومَكَّة: أُمُّ القُرى، والأُمُّ: الوالدةُ، وأصل الأُمِّ أُمَّهَةٌ، لذلك تجمع على أمهات، وقال بعضهم: الأمهات للناس والأمات للبهائم، ويقال: ما كنت أُمًّا، ولقد أَمَمْتِ أُمُومَةً، وتصغيرها أميمة، وأميمة: اسم امرأة. ويقال: يا أمة لا تفعلي ويا أبة افعل، يجعلون علامة التأنيث عوضًا من ياء الاضافة، وتقف عليها بالهاء، والأم: العلم الذى يتبعه الجيش(٥)

→→→

(اللام) للتعريف ولا تنوين للتنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم للطارئ وهو اللام، يُنظر لسان العرب:٢٦٣/٣

(١) يُنظر شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٥.

(٢) يُنظر شرح ابن الناظم:صـ ١٣٣.

(٣) يُنظر لسان العرب:٢٦٣/٣.

(٤) فالأم:أصل الشّيء وعِماده [أمُّ البشر: حوّاء] – [أمُّ الخبائث: الخمر]– [أمُّ الرَّأس: الدِّماغ]– [أمُّ القُرى: مكّة المكرّمة]– [أمُّ الكتاب: سورة الفاتحة]– [أمّهات الكتب]: المصادر الأساسيَّة المهمَّة.

(٥) يُنظر الصحاح:١٨٦٣/٥.

الفرق بين الأمّات والأمّهات:

إن كلمة: (أم) تجمع على (أمَّات وأمَّهات)، ولكن هناك فرق بين هذين الجمعين يرجع إلى أنَّ العرب أحبّوا التمييز بين أمهات من يعقل من البشر وأمَّات ما لا يعقل كالحيوان، وغيره، وكأنهم أشاروا ضمنًا إلى أنَّ (الأمهات): للأصل الشريف المكرَّم، نحو: (أم الإنسان)، بينما (الأمات): للأصل الذي لا يُراد فيه التعظيم نحو: (أم الحيوان أو الطير أو غير ذلك مما لا يعقل)؛ فزيدت (الهاء) حشوًا للفرق.

قال ابن جني: "(الهاء) في (أُمَّهَات) زَائِدَة؛ لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد، وَلَو قلت: أمات لَكَانَ هَذَا على الأَصْل، وَلَكِن أَكثر مَا يسْتَعْمل (أُمَّهَات) فى الْإِنْس، و(أمات) فى الْبَهَائِم فَكَأَنَّ (الهاء) زيدت؛ للْفرق، وَلَو وضع كل وَاحِدَة فى مَوضِع الْأُخْرَى لجَاز وَلَكِن الْوَجْه مَا ذكرت" (١).

وقال ابن يعيش: " وقد زادوا (الهاء) زيادة غير مطّردة، وإنّما تُسمع ولا يقاس عليها، فقالوا: (أُمّهاتٌ)، والواحدُ (أم) على زنة (فعْلٍ) كـ(حُبٍّ)، و(دُرٍّ)، العين واللامُ فيه من واد واحد، فالهمزةُ فيه (فاء)، والميم الأولى (عينٌ)، والميمُ الثانيةُ (لامٌ)، و(الهاء) زائدة؛ لقولهم في معناه: (أُمّاتٌ) إلّا أنّ (الأمّهات) في الأناسيّ أكثرُ، و(الأُمّات) في البهائم أغلبُ " (٢).

– لأجل ذلك فهم يزيدون (الهاء) في جمع من يعقل فيجمعونه على (أمهات)، وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾(٣).

---

(١) يُنظر المقتضب:١٦٩/٣.

(٢) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ٣٤١/٥.

(٣) سورة: المجادلة من الآية: [٢].

في حين يجمعون ما لا يعقل على (أمات) دون (هاء)، وقد احتجوا لذلك بقول الراعي النميري:-

[كانَتْ هَجائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ].... أُمّاتَهُنَّ وطَرْقُهُنَّ فَحِيلا (١)

فلما كان البحث الذي بين يدينا يُعنى بدراسة الظواهر الضدية في أصل الباب النحوي، ومعلوم أن الأصل بمعنى: الأم آثرت أن أجمع كلمة (أم) على(أمَّات)؛ لأنه جمع ما لا يعقل.

فلمَّا كان المعنى اللغوي لكلمة (الأم) يدور حول معنى الأصل، وجدنا في النحو أيضًا أمات لبعض الأبواب تكون بمثابة الأصل بالنسبة لأفراد بابها، إذًا فالمعنى اللغوي شديد الصلة بمصطلح الأمات النحوية، ولعلَّ أول من استخدم هذا المصطلح في النحو هو سيبويه، وقد نقله عنه ابن سيده بقوله: " قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (إنْ) (أمُّ) الْجَزَاء، و(الألِفُ) (أمُّ) الِاسْتِفْهَام و(إلاّ) (أمُّ) الِاسْتِثْنَاء، وَ(الْوَاو) (أمُّ) حُرُوف الْعَطف يُرِيد أَنَّهَا أصُول هَذِه الْأَبْوَاب " (٢).

وعليه فالنحاة كثيرًا ما يُنصبون أمًّا في بعض الأبواب النحوية التي حوت عددًا من العوامل المشتركة في العمل نفسة تكون هي قاعدة الباب.

وإلى هذا المعنى يشير ابن بابشاذ بقوله: " و «يا» هي (أم) الباب تستعمل للقريب والبعيد وفي الاستغاثة والندبة وغير ذلك؛ لأنها قاعدة الباب وعليها المدار" (٣).

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه صـ ١٩٩.

الشاهد فيه قوله: " أُمّاتَهُنَّ "، حيث جمع (أمّ) على (أُمّات)؛ لأنه جمع ما لا يعقل.

(٢) يُنظر المخصص، لابن سيده: ٣٣٧/٤، بحثت عن هذا القول في كتاب سيبويه، ولم أقف عليه.

(٣) يُنظر شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٥.

وقال ابن الاثير في ثنايا حديثة عن (همزة) الاستفهام " هي في الاستفهام (أمُّ) الباب، والباقي من الأدوات تبع لها، وهي أعمّ تصرفًا من غيرها " (١).

فمن خلال هذين النصين يتضح أنَّ (أمات الأبواب) النحوية هي أصل بابها وقاعدته وعليها المدار؛ لذا يُتصرف فيها ما لا يُتصرف في غيرها، ومن أبرز هذه التصرفات أنها تتصف بالحكم وضده، الأمر الذي يزيدها وضوحًا وجلاءً، فبه تنماز عن أفراد بابها، فالضِّدَّ يَزيدُ فِي ضِدّهِ، ويُبدي مَا خَفِيَ مِنهُ، وَلِذَلكَ قَالُوا:"وبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأَشْياءُ ".

(١) يُنظر البديع في علم العربية:١/٢١٧.

المبحث الأول

الأمات النحوية بين الذكر والحذف

من الظواهر الضدية التي اختصت بها بعض الأمات النحوية، وبخاصة الحروف، أنه يجوز ذكرها، كما يجوز حذفها، فالجمع بين هذين الضدين صار سمة مميزة لهذه الأمات، أما ذكر هذه الحروف فهو الأصل، ومعلوم أن ما جاء على أصله لا يُسأل عن سببه.

لذلك فإن جوهر الدراسة ينصبُّ على حذف هذه الأمات؛ لأن حذف الحروف على خلاف الأصل، ومخالف للقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو حُذفت لكان مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به(١).

وقد فصل ابن يعيش القول في ذلك؛ إذ قال: " وفي الجملة حذفُ الحروف ممّا يَأْباه القياسُ؛ لأن الحروف إنّما جيء بها اختصارًا، كما تنوب عن الأفعال أيضًا، فَـ (همزةُ) الاستفهام نائبةٌ عن (أستفهِمُ)، وحروفُ العطف عن (أعْطِفُ)، وحروفُ النداء نائبة عن (أُنادِي)، فإذا أخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصرَ، وهو إجحافٌ، إلاَّ أنّه قد ورد؛ لقوَّة الدلالة على المحذوف، فصارت القرائنُ الدالّةُ كالتلفّظ بها " (٢).

فعبارة ابن يعيش ورد فيها بعض الحروف التي اتُفِق على أمِّيتها لبعض الأبواب النحوية التي سوف يتناولها البحث، كما أشار إلى أن حذف هذه الحروف يُعدُّ ضربًا من الإجحاف، إلا أنه استأنف مقالته مُشيرًا إلى أن حذفها قد ورد لوجود القرائن التي تصل إلى حد التلفظ بها، –ووجود القرينة الدالة على المحذوف لفظية كانت أو

---

(١) يُنظر الخصائص: ٢/٢٧٥.

(٢) يُنظر شرح مفصل الزمخشري، لابن يعيش: ١/ ٣٦٢.

معنوية شرط الحذف– وهذا يُعدُّ من المَزايا التي تميَّزت بها تلك الأمات النحوية.

أولًا: همزة الاستفهام بين الذكر والحذف:

من الأمات النحوية التي جاز ذكرها وحذفها (همزة الاستفهام)، فهي (أمُّ) أدوات الاستفهام؛ لذلك جعلها النحاة أصلًا لها [(١)]، وقد صرَّح ابن يعيش بأميتها قائلًا: "فالهمزة (أمُّ) هذا الباب، والغالبةُ عليه" [(٢)].

---

(١) ولما كانت همزة الاستفهام أصل أدوات الاستفهام صارت أعمّها تصرفًا لأمورٍ منها:

أولًا: تَمام التصدير بدليلين:

- أحدهمَا: أَنَّهَا لَا تذكر بعد (أم) الَّتِي للاضراب كَمَا يذكر غَيرهَا لَا تَقول:" أَ قَامَ زيد أم أقعد"، وَتقول: (أم هَل قعد).
- الثَّانِي: أَنَّهَا إِذا كَانَت فِي جملَة معطوفة بِالْـ(وَاو) أَو بِـ(الْفَاءِ) أَو بِـ(ثم) قدمت على العاطف تَنْبِيها على أصالتها فِي التصدير نَحْو قوله تعالى: ﴿ أَوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾، سورة البقرة من الآية:(١٠٠)، وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾، سورة هود الآية:(١٧)، وقوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾، سورة يونس الآية:(٥١).

ثانيًا: تقع للتقرير كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾، سورة الشرح الآية:(١)، وإنما اختصت بهذا المعنى؛ لدخولها على النفي دون غيرها من بقية الأدوات.

ثالثًا: أَنَّهَا ترد لطلب التَّصَوُّر والتَّصْدِيق:–

- فطلب التصور نَحْو:" أَ زِيد قَائِم أم عَمْرو ".
- وطلب التَّصْدِيق نَحْو:" أَ زِيد قَائِم ".

بخلاف: (هل) فهي مُخْتَصَّة بِطَلَب التَّصْدِيق نَحْو:"هَل قَامَ زيد " و(بَقِيَّة الأدوات) مُخْتَصَّة بِطَلَب التَّصَوُّر نَحْو:" من جَاءَك " و"مَا صنعت "وَ"كم مَالك" وَ"أَيْنَ بَيْتك" وَ"مَتى سفرك"

رابعًا: إفادتها ا للإنكار، كقولك:" أتضرب زيدًا وهو أخوك؟".

خامسًا: يقع بعدها المفعول كقولك:" أزيدًا ضربت؟ ".

يُنظر الكناش:١١٦/٢، و مغني اللبيب: صـ ٢١.

(٢) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ٥/ ١٠٠.

وقد جعلها المبرد الأحق بالاستفهام قائلًا: " الْألف أحقُ بالاستفهام " [١].

وأشار ابن مالك إلى كونها أصلًا لأدوات الاستفهام؛ إذ قال:" واعلم أن أصل أدوات الاستفهام الهمزة؛ لأنها تأتي في الإيجاب والنفي " [٢].

فابن مالك علل لأصالة همزة الاستفهام بكونها (تأتي في الإيجاب والنفي)، وهذا من قبيل الظواهر الضدية التي اختصت بها همزة الاستفهام أيضًا [٣].

ولكون همزة الاستفهام أمًّا لأدوات الاستفهمام فقد مُيِّزت عن غيرها من أدوات الاستفهام بأنها يجوز ذكرها ويجوز حذفها، وهذه الخصيصة أعني: الجمع بين الضدين الذكر والحذف انفردت بها همزة الاستفهام دون غيرها من أدوات الاستفهام.

ذكر همزة الاستفهام:

إن الأصل في همزة الاستفهام أن تتصدر الكلام، إذ هو الكثير الشائع فيها نحو قوله تعالى:﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾[٤]،وقد كثُرت الآيات والشواهد التي ذُكرت فيها همزة الاستفهام؛ إذ الأصل الذكر دون الحذف.

حذف همزة الاستفهام:

إن حذف همزة الاستفهام يعد خلاف الأصل؛ لأن الهمزة جُعلت نائبة عن (أستفهم)، وحذف النائب والأصل لا عن دليل إجحاف واعتساف" [٥].

---

(١) يُنظر المقتضب: ٤٦/٢.

(٢) يُنظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١١٠/٤.

(٣) فمثال دخولها على الإثبات قوله تعالى: ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، سورة الإعراف من الآية:(٢٨)، ومثال دخولها على النفي: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾، سورة الشرح الآية:(١)، ولها خصائص أخرى أشار إليها ابن هشام في المغني، للمزيد من خصائصها ينظر: مغني اللبيب:صـ١٩، ٢٠،٢١

(٤) سورة: هود من الآية [٨٧].

(٥) يُنظر الإقليد شرح المفصل:١٨٢١/٤.

وإنما جاز حذفها؛لكونها (أمٌ) الباب، وهذا الحذف ليس على إطلاقه، فلا يجوز حذفها إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليها [1]، ولا يخلو حذف الهمزة من أحد أمرين: إما أن تحذف الهمزة ويُكتفى بظهور معناها قبل (أم) المتصلة،وإما أن تحذف، وليس بعدها (أم). وإليك التفصيل:

- **أولًا: حذف همزة الاستفهام، إن كان بعدها (أم).**

فقد تحذف الهمزة ويُكتَفى بظهور معناها قبل (أم)المتصلة، كقول الشاعر:

لَعَمْــرُك مــا أدْرِي وإن كنــتُ دَارِيَــا بسَـبع رَمَـينَ الجَمْـرَ أم بثمـانِ؟[2]

فقد حُذفت همزة الاستفهام– وهي تُراد – إذ المراد: (أبسبع) دل على ذلك قوله: "أم بثمان" و(أمْ) عديلةُ الهمزة، ولم يرد المنقطعةَ؛ لأنّ المعنى على: ما أدري أيُّهما كان منها، فحذف الْهمزة، وَجعل (أم) دَلِيلًا على إِرَادته إِيَّاه [3] ومثل ذلك كثير في الشعر [4].

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل: ٢١٢/٧.

(٢) البيت من بحر الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ٣٦٢، ورواية الديوان:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا.... بسَبع رَمَينَ الجَمْرَ أم بثمانِ؟

المعنى: من شدّة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها: أسبع أم ثمان؟

الشاهد في قوله:"بسبع... أم بثمان" حيث حذفت همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها وهي (أمْ) عديلةُ الهمزة، وتقدير الكلام: "أبسبع".

البيت من شواهد: الكتاب:١٧٥/٣، والمقتضب:٢٩٤/٣، والمفصل: صـ ٤٣٨، وشرح الكافية الشافية:١٢١٥/٣، والمساعد:٤٥٥/٢، والمقاصد الشافية:١٠٨/٥، وخزانة الأدب:١٢٢/١١.

(٣) يُنظر المقتضب: ٢٩٤/٣.

(٤) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠٠٣/٢.

– ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

ومن ذلك أيضًا قراءة ابن محيصن[١]: ﴿ سَوَاءٌ عليهم أَنْذَرْتَهُمْ ﴾[٢]،بهمزة واحدة أي: إنذارك وعدمه[٣].

من خلال الشواهد سالفة الذكر نجد أنَّ همزة الاستفهام، قد حُذفت وَجعلت (أم) دَلِيلًا على إِرَادَتها،فحذف همزة الاستفهام في هذا الموضع، فصيح، وارد كثيرًا في كلام العرب [٤].

- **ثانياً: حذف همزة الاستفهام، وليس بعدها (أم).**

فقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم) [٥] قال معلِّقًا على قوله تعالى:﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيّ ﴾ [٦]، "فيقال: هذا استفهام كأنّه قال:[أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تُمنُّها] " [٧]، وجعل من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

←←←

لعمرك مَا أدرى – وَإِن كنت داريا –.... شعيث ابْن سهم أم شعيث ابْن منقر

والتقدير:" أشعيث ابْن سهم "، يُنظر المقتضب:٣/٢٩٤.

- ومنه أيضًا قول الشاعر:

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر.... أتوني فقالوا: من ربيعة أم مضر؟

والتقدير:" أمن ربيعة أم مضر؟"، يُنظر شرح الكافية الشافية:٣/١٢١٥.

(١) يُنظر تخريج القراءة في إتحافُ فُضلاء: صـ ٦٤.

(٢) سورة: الْبَقَرَة من الآية [٦]، وسورة: يس من الآية [١٠].

(٣) يُنظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤/٢١٧.

(٤) يُنظر العُدّة في إعراب العُمدَة،: ٢/١٠٩.

(٥) يُنظر شرح الكافية الشافية: ٣/١٢١٧.

(٦) سورة الشعراء: من الآية رقم ٢٢.

(٧) معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٦١.

ثُـــمَّ قَـــالُوا تُحِبُّهَـــا قُلْـــتُ بَهْـــرًا عَـــدَدَ الرَّمْـــلِ وَالْحَصَـــا وَالتُّـــرابِ[1]

فَحذفت همزة الِاسْتِفْهام لظُهُور مَعْناها، أراد:(أتحبها)؛ لأن البيت الذي قبله يدل عليه، حيث قال عمر بن أبي ربيعة:

أبرزُوهَـــا مثـــل المهـــاة تهـــادى بـــين خمـــسٍ كواعـــبٍ أتـــرابِ [2]

فحذفُ الهمزة جاء في سياق الاستفهام، وهذا دَلِيل على إِرَادَتها وإن كانت محذوفة.

وقد علَّق ابن خالويه على حذف الهمزة في بيت عمر بن أبي ربيعة بقوله: " ليس في كلام العرب: ألف استفهام حذفت ولا دلالة عليها[3] إلا في بيت واحد لابن أبي ربيعة" [4].

وكلام ابن خالويه فيه نظر؛ لكونه حصر حذف الهمزة التي لم يقع بعدها (أم) في بيت عمر بن أبي ربيعة فقط، وأغفل الكثير من الشواهد الدلة على ذلك[5].

---

(١) البيت من بحر الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ٧٣ورواية الديوان:
ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلتُ بَهْرًا... عَدَدَ النْجمِ وَالْحَصَا وَالتُّرابِ
الشاهد في قوله:" تُحِبُّهَا "حيث حذفت همزة الاستفهام، دون دليل عليها، وتقدير الكلام:" أ تُحِبُّهَا ".
والبيت من شواهد: الكتاب:٣١١/١، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش٢٩٧/١، التذييل والتكميل:١٦٢/٧، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٥٤٠/٣، وهمع الهوامع:١٠٤/٢.

(٢) البيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ٧٢.

(٣) يقصد لم يقع بعد الهمزة (أم).

(٤) يُنظر ليس في كلام العرب:صـ ٣٥٠.

(٥) ومن هذه الشواهد، قول الكميت [من الطويل]:
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ... وَلا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلِعَبُ
والتقدير:" أَوذُو الشَّيْبِ يَلِعَبُ "، يُنظر شرح الكافية الشافية:١٢١٧/٣.

في حين استند الأخفش على تلك الشواهد التي تجاهلها ابن خالويه، فأجاز حذف الهمزة في الاختيار.

وقد وافق ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه من القول بجواز حذف همزة الاستفهام اختيارًا، حيث قال:

" وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لجبريل – عليه السلام: [وَإِن زنى وَإِن سرق؟[١] قَالَ: وَإِن زنى وَإِن سرق][٢]"[٣].

وعليه فتحقيق رأي الأخفش ومن تابعه من أن حذف الهمزة جائز اختيارًا وإن لم يكن بعدها (أم)، إذا أَمن اللبس، إذ المعنى يطلبها، فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز بحال.

- **السر في جواز حذف همزة الاستفهام**:

إن السّر في ذلك كثرة استعمال الاستفهام في الكلام، حتى قيل: إنّ الاستفهام أكثر من الخبر، وقيل: "الاستفهام دهليز العلم" [٤].

---

(١) والتقدير: أوَإن زنى وَإن سرق؟

(٢) جزء من حديث، وتمامه:" عن أبي ذر – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

[أتاني آت من ربي فأخبرني أو قال: بشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن زنى؟ وإن سرق ؟ قال: وإن زنى وإن سرق]، أخرجه البخاري في صحيحه ٤١٧/١، كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، برقم ١١٨٠.

(٣) يُنظر شرح الكافية الشافية:١٢١٧/٣.

(٤) يُنظر العُدّة في إعراب العُمدَة،: ١٠٩/٢.

كما أنَّ مسوَّغ الحذف يرجع إلى أنَّ للمستفهم هَيْئَة تخَالف هَيْئَة الْمخبر فَفِي الْكَلَام مَا يدل عَلَيْهِ(١).

وخلاصة القول فإن الذكر والحذف من الظواهر الضدية التي ظهرت واضحة جلية في همزة الاستفهام دون ما عداها من أدوات الاستفهام واختصاص الهمزة بذلك إنما يرجع لكونها أمًّا لأدوات الاستفهام.

ثانياً:(باء) القسم بين الذكر والحذف:

من الأمات النحوية التي جاز ذكرها وحذفها (باء) القسم، فقد جعلها النحاة أصلًا لحروف القسم (٢)، أي: أمًّا لأدوات القسم وقد صرَّح بذلك جمعٌ غفير، قال المبرد: " وَ(الْبَاء) هِيَ الأَصْل"(٣)، وتبعه ابن السراج حيث قال: "فالأصل الباء"(٤)،

---

(١) يُنظر نتائج الفكر:صـ ٢٠٧، و الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صـ ١٢٤.

(٢) وإنما كانت (الباء) أصل حروف القسم لأمورٍ منها:

(أ) أن الفعل يظهر معها تقول: أقسم بالله وحلفت بالله، كما يحذف معها كقولك:" بالله لما زرتني وبحياتك أخبرني"، ومنه قول الشاعر[من الكامل]:

الله ربِّك إن دخلتَ فقل له... هذا ابنُ هرمةَ واقفًا بالبابِ

(ب) أنها تدخل على الظاهر كقولك:" بالله لتفعلن"، وتدخل على المضمر كقولك: "بهِ لأعبُدنَّه " و"بك لأزورنَّ بيتك"، ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

ألا نادَت أُمامةُ باحْتِمالِ... لتَحْزُنَني فلا بِكِ ما أُبالِي

- يُنظر المفصل: صـ ٤٨٥، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٥/٢٥٦

* يُلاحظ أن (الباء) لكونها أمًّا قد جمعت بين ظواهر ضدية، كظهور فعل القسم قبلها أو حذفه، وأيضًا دخولها على الظاهر والمضمر، هذا بالإضافة إلى الظاهرة الضدية محل الدراسة: (ذكرها وحذفها).

(٣) يُنظر المقتضب:٢/٣١٩.

(٤) يُنظر الأصول في النحو: ١/٤٣٤.

وهذا ما صرَّح به الفارسي(١)، والزمخشري(٢)، وغيرهما.

ذكر(باء) القسم:

الأصل في (باء) القسم أن تُذكر في الكلام، شأنها شأن غيرها من حروف القسم(٣) نحو: "باللهِ لأقُومنَّ".

حذف (باء) القسم:

لكون (الباء) أمًّا لأحرف القسم جاز حذفها على خلاف الأصل مزيَّةً لها، قال السيوطي:" الْبَاء وَهِي الأَصْل أَي: أصل أحرفه.... وجَازَ حذفهَا لا غَيرهَا"(٤).

* وهذا الحذف على ضربين:

- **الضرب الأول: حذف (باء) القسم، والتعويض عنها:**

فإذا حُذف حَرفُ القسمِ (الباء) كما في قولك: " بالله"، عَوَّض عنه ثلاثةُ أشياء:(همزَة الِاسْتِفْهَام) كَقَوْلِك:" آلله "و(الْهَاء) (٥) كَقَوْلِك: " إيْها الله "– فـ (إي) بِمَعْنى: (نَعَمَ) – و(قطع الْهمزَة) كَقَوْلِك: " أفألله" وَهَذَا كلُّه يخْتَص باسم الله(٦).

وقُرِئ بهمزة الِاسْتِفْهَام، وقطع الْهمزَة قولُه تعالى:﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾(٧)

---

(١) يُنظر التعليقة على كتاب سيبويه:١٢/٤.

(٢) يُنظر المفصل: صـ ٤٨٥.

(٣) لأن حرف الْجَرّ لَا يجوز إضماره، فهو مَعَ الْمَجْرُور كالشيء الْوَاحِد؛ وَعلة ذَلِك أَنَّهَا عوامل ضِعَاف، إِذْ كَانَت حروفًا، وَإِنَّمَا يحذف الْعَامِل لقُوته، يُنظر علل النحو صـ ٣١٥.

(٤) يُنظر همع الهوامع: ٤٧٧/٢.

(٥) وقد أجاز بعضهم حذف (الواو) والتعويض عنها بحرف التنبيه لاغير كما في قولهم: " لا ها الله ذا "، يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٣٣٠/٢.

(٦) يُنظر اللباب في علل البناء: ٣٧٦/١.

(٧) سورة: المائدة من الآية [١٠٦].

– قرأ علي بن أبي طالب، والشعبي بخلاف، ونعيم بن ميسرة: [شهادةً آلله] بتنوين (شهادةً) و(آلله) بهمزة استفهام ممدودة.

– وقرأ الشعبي ويحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش [شهادةً أللهِ] بتنوين (شهادةً) وقطع (الألف) وكسر (الهاء) من غير استفهام(١).

- **الضرب الثاني: حذف (باء) القسم، من غير تعويض:**

ويُحذف حرف القسم بغير تعويض، ومنه قول ذي الرمة:

ألا رُبَّ مِنْ قَلْبِي لَه –اللَّه– نَاصِحٌ ومَنْ قَلْبُه لي في الظِّبَاءِ السَّوانِحِ (٢)

فَحَذفَ [أحلف] و(الباء) دون تعويض؛ وذلك لكثرة القسم في كلامهم(٣)، وحذفُ (الباء) دون تعويض ورد في كثير من الشواهد، وهذا دليل على جوازه (٤).

---

(١) يُنظر المحتسب:١/٢١١.

(٢) البيت من بحر الطويل، لذي الرُّمة في ديوانه صـ ٥٦.

اللغة: السوانح من الظباء.

الشاهد فيه قوله: "الله" حيث حذف(باء) القَسَم،دون تعويض، والتقدير: بالله.

البيت من شواهد: الجمل في النحو والمفصل:صـ ٤٨٧،والبديع في علم العربية: ١/٢٧٤، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش١/٢٩٧، وتوجيه اللمع: صـ ٤٧٧.

(٣) يُنظر توجيه اللمع:صـ ٤٧٧.

(٤) فمن الشواهد التي حُذفت فيها (الباء) دون تعويض:

- قول الشاعر [من الوافر]:

إذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بلَحْمٍ... فذاكَ أَمانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ

والتقدير:" بأمانة الله "، فقد حُذف حرف (الباء) دون تعويض، يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٥/٢٤٧.

- **السر في [علة] جواز حذف:(باء) القسم:**

أرجع النحاة السبب في جواز حذف (باء) القسم كثيرًا على لسان العرب إلى التخفيف وذلك؛ لقوّة الدلالة عليه، ولا تفعل العرب ذلك إلافيما كثر على ألسنتهم [١].

وخلاصة القول فإن الظاهرة الضدية المتمثلة في جواز ذِكر(باء) القسم وحذفها يظهر ثمرتها في إعراب المُقسم به، فعند ذكر (الباء) تعين جرُ المقسم به لاغير، وعند حذفها ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض بإضمار حرف الخفض مطلقًا، سواء أكان الحذف مع التعويض، أم من غير تعويض، بينما ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الجر إلا بعوض، وإلا تعين النصب [٢].

ثالثاً:(واو) العطف بين الذكر والحذف:

من الأمات النحوية التي جاز ذكرها وحذفها (الواو)، فقد عدَّها النحاة أمًّا وأصلًا لأحرف العطف [٣]، فمن النحاة الذين صرحوا بذلك المبرد، بقوله: " وَالْوَاو أَحَق

---

(١) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٥/٢٥٩.

(٢) للمزيد من التفصيل يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/٣٧٧، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٥/٢٦٠، والإنصاف:١/٣٢٥.

(٣) وقد علل النحاة لامّيتها، بأَنَّهَا لَا توجب إِلَّا الِاشْتِرَاك بَين الشَّيْئَيْنِ فَقَط فِي حكم وَاحِد، وَسَائِر حُرُوف الْعَطف توجب زِيَادَة حكم على هَذَا أَلا ترى أَن (الْفَاء) توجب التَّرْتِيب، و (أَو) للشَّكّ، و (بل) للإضراب، فَلَمَّا كَانَت فِي هَذِه الْحُرُوف زِيَادَة معنى على حكم الْعَطف صَارَت فِي الْمَعْنى كالمركبة، وَالْوَاو مُفْرَدَة، فَصَارَت كالبسيط، والمركب بعد الْمُفْرد الْبَسِيط، فَلهَذَا صَارَت (الْوَاو) أصلا، يُنظر علل النحو: صـ٣٧٧.

- ولما كانت (الواو) أصل حروف العطف، صارت أعمّها تصرفًا لأمورٍ منها:-

أولًا: اقترانها بـ (إما) لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، سورة الإنسان الآية (٣).

ثانيًا: اقترانها بـ (لَا) إِن سبقت بِنَفْي وَلم تقصد الْمَعِيَّة نَحْو: " مَا قَامَ زيد وَلَا عَمْرو ".

ثالثًا: عطف الصِّفَات المفرقة مَعَ اجْتِمَاع منعوتها كَقَوْلِ الشاعر:

بَكَيْت وَمَا بكا رجل حَزِين... على ربعين مسلوب وبال

بالْعَطْف"[١]

وقال ابن الوراق: " اعْلَم أَن (الْوَاو) أصل حُرُوف الْعَطف"[٢]، وتابعه أبو البقاء العكبري، إذ قال: " (الْوَاو) أصل حُرُوف الْعَطف"[٣]، وغيرهم [٤].

←←←

رابعًا: عطف مَا حَقه التَّثْنِيَة أَو الْجمع، فمثال عطف مَا حَقه التَّثْنِيَة قول الشاعر:

إِن الرزية لَا رزية مثلهَا... فقدان مثل مُحَمَّد وَمُحَمّد

ومثال عطف مَا حَقه الْجمع قول الشاعر:

أَقَمْنَا بهَا يَوْمًا وَيَوْما وثالثا... وَيَوْما لَهُ يَوْم الترحل خَامِس

خامسًا: عطف العقد على النيف نَحْو: " أحد وَعِشْرُونَ ".

سادسًا: عطف مَالا يسْتَغْنى عَنهُ بمتبوعه كـ (فاعل) الصيغ الدالة على (الافتِعَال) أي: المشاركة نحو: "اختصم زيد وَعَمْرو" و "اشترك زيد وَعَمْرو ".

سابعًا: عطف عَامل حذف وَبَقِي معموله على عَامل آخر مَذْكُور يجمعهما معنى وَاحِد، كَقَوْلِ الشاعر:

إذا ما الغانيات برَزْنَ يومًا... وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

ثامنًا: يجوز أن يعطف بها بعض متبوعها؛ تفضيلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى ﴾، سورة البقرة من الآية (٢٣٨).

تاسعًا: يجوز أن يعطف بها الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، المائدة الآية: (٤٨).

يُنظر الخصائص:٤٣٤/٢، و البديع في علم العربية:١٧٨/١، و شرح التسهيل:٢٦٢/٢، ومغني اللبيب: صـ ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، وأوضح المسالك:٣٢١/٣، والمساعد: ٤٤٥/٢، والتصريح:١٥٨/٢.

(١) يُنظر المقتضب: ٤٦/٢.

(٢) يُنظر علل النحو، لابن الوراق: صـ٣٧٧.

(٣) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب:٤١٦/١.

(٤)كابن يعيش يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ٦/٥.

ذكر(واو) العطف:

الأصل في (واو) العطف أن تُذكر في الكلام، شأنها شأن غيرها من حروف العطف[١] نحو: " قَامَ زيد وَعَمْرو"، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى.

حذف (واو) العطف:

تباينت أقوال النحاة في جواز حذف (واو) العطف على أقوال ثلاث، الأول: منع الحذف مطلقًا، والثاني: قَصر الحذف على الشعر فقط ووصفه بالضرورة، والثالث: جواز الحذف في الاختيار شعرًا ونثرًا، وإليك التفصيل:

- **أولًا: منْعُ حذف (واو) العطف مطلقًا:**

منَعَ ابن جني والسهيلي حذف (واو) العطف مطلقًا، فحكم ابن جني على حذف (واو) العطف بالشذوذ[٢].

وقد علل السهيلي لذلك بقوله: " لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مُكلِّمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك " [٣].

فنجد السهيلي قد تأول كل شواهد المجيزين على وجه آخر غير الحذف، بينما حكم عليها ابن جني بالشذوذ.

- **ثانياً: قَصرُ حذف (واو) العطف على الشعر فقط:**

قَصَر بعضهم حذف (واو) العطف على الشعر فقط؛ للضرورة، ومن هؤلاء ابن

---

(١)لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، يُنظر نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي:صـ ٢٠٧.

(٢) يُنظر الخصائص:١/٢٩١.

(٣) يُنظر نتائج الفكر في النَّحو: صـ ٢٠٧.

عصفور[١]، وابن هشام[٢]، وقد احتجوا لمذهبهم بشواهد شعرية[٣]، منها قول الشاعر:

كَيفَ أصْبَحتَ كَيفَ أمْسَيْتَ ممّا يَغْرسُ الوُدَّ فِي فُؤاد الكَريم [٤]

يرى ابن هشام حذف (واو) العطف في هذه الأبيات لَيْسَ بمسموع، وأن بَابه الشّعْر [٥].

ثالثاً: جواز حذف (واو) العطف في الاختيار شعراً ونثراً:

حذف (واو) العطف في الاختيار قال به جمع من النحاة، منهم ابن الأثير حيث قال: "وقد حذفوا الواو في العطف، وهي مرادة "[٦].

---

(١) يُنظر ضرائر الشعر، لابن عصفور: صـ ١٦١.

(٢) يُنظر مغني:صـ ٨٣١.

(٣) فمن شواهد حذف (واو)العطف في الشعر، قول الشاعر:

إن امْرأ رهطه بِالشَّام منزله... برمل يبرين جارا شدّ مَا اغتربا

فجملة "منزله برمل يبرين" معطوفة بواو محذوفه، قال ابن عصفور: ومنه حذف حرف العطف إذا دل المعنى عليه، يُنظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: صـ ١٦١.

- ومثله أيضًا قول الشاعر:

فَأَصْبَحْنَ ينشرن آذانهن فِي... الطرح طرفًا شمالًا يَمِينا

والتقدير: " شمالًا ويَمِينا "

(٤) البيت من الخفيف ولم أقف على قائله، وهو من شواهد نتائج الفكر: صـ ٢٠٧، والخصائص: ٢٩١/١، و شرح التسهيل:٣٨٠/٣، والمساعد:٤٧٣/٢، و همع الهوامع:٢٢٦/٣.

الشاهد في قوله:" كَيفَ أصْبَحتَ كَيفَ أمْسَيْتَ"، حيث حُذفت (واو) العطف، وتقدير الكلام:" كَيفَ أصْبَحتَ وكَيفَ أمْسَيْتَ.

(٥) يُنظر مغني اللبيب: صـ ٨٣١.

(٦) يُنظر البديع في علم العربية:٣٥٦/١.

وكذا أجاز ابن مالك حذف (الواو) وبقاء ما عطفت [١].

وجعلوا ذلك من الخصائص التي انفردت بها (الواو) دون غيرها من حروف العطف، قال الأشموني: "ولا يكون ذلك إلا في (الواو) وهي انفردت بالحذف من بين حروف العطف"[٢].

وقال الشيخ خالد:"وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف.... جواز حذفها إن أمن اللبس" [٣].

وقد علَّق أبو الفداء على الشواهد سالفة الذكر التي حُذفت فيها (الواو) بقوله: " فإنّ (واو) العطف مقدرة في ذلك كله " [٤].

وقد احتج المجيزون بالنثر[٥] أيضًا إشارة إلى أن حذف (واو) العطف ليس مقصورًا على ضرورة الشعر فقط، بل هو جائز في الاختيار، ومن تلك الشواهد النثرية المُحتَج بها ما يأتي:

ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع:" أكلت خبزًا لحمًا تمرًا " [٦]، أراد: خبزًا ولحمًا، وتمرًا [٧].

---

(١) يُنظر شرح التسهيل:٣/٣٨٠.

(٢) يُنظر شرح الأشموني:٢/٣٩٩، بتصرف.

(٣) يُنظر التصريح:٢/ ١٥٧، ١٥٩.

(٤) يُنظر الكناش:٢/١٤٥.

(٥) وَذكر أَبُو الْقَاسِم اللورقي أَن الإِمَام الشَّافِعِي حمل على هَذَا مَا اخْتَارَهُ من التَّشَهُّد: "التَّحِيَّات المباركات الصَّلَوَات الطَّيِّبَات لله" بِغَيْر (وَاو) على مَا رَوَاهُ ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنهُ" يُنظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة:صـ ١٢٥.

(٦) وتأوله ابن هشام: على بدل الإضراب، يُنظر مغني اللبيب: صـ ٨٣١.

(٧) يُنظر شرح التسهيل:٣/٣٨٠، وشرح الكافية الشافية:٣/١٢٦٠، والكناش:٢/١٤٥.

ومنه قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– [تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرهَمِه، مِنْ ثَوْبِه، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، منْ صَاعِ تَمْرِهِ] (١).

أي: (من دينارِه إن كان ذا دينار)، (ومن درهمه إن كان ذا درهم)، (ومن صاع بُرِّه إن كان ذا بُر)، (ومن صاع تمره إن كان ذا تمر) (٢).

بعد عرض أقوال النحاة في جواز حذف (واو) العطف، يمكن القول بأن الرأي الذي ذهب إلى جواز حذف (واو) العطف في الاختيار هو الرأي الأحرى بالقبول؛ لأنه لا يمكن إغفال كل هذه الشواهد التي قيل فيها بحذف حرف العطف إذ يمكن إدراك وجود حرف عطف محذوف في تلك الشواهد دون الحاجة إلى تأويل.

فجواز حذف (واو) العطف في الاختيار يؤيده ما يأتي:–

الأول: إن النحاة قد اتفقوا على أن (الواو) هي (أم) حروف العطف؛ لذا انفردت عن غيرها بأمور، ومن هذه الأمور: جواز حذفها إن أمن اللبس" (٣).

قال الأشموني: " ولا يكون الحذف إلا في (الواو) وانفردت بذلك من بين حروف العطف" (٤).

الثاني: إن مَن منَعَ حذف (واو) العطف مطلقًا لا حجة له، بدليل تلك الشواهد المؤيدة للحذف،وإن تأولوا لها، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، وقد رد عليهم ناظر الجيش بقوله: " ليعلم أن مَنْع ابن جني، والسهيلي

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه: ٢/٧٠٤، كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولويشق تمرة أويكلمة طيبة، وأنها حجاب من النار برقم (١٠١٧).

(٢) يُنظر شرح التسهيل:٣/٣٨٠، والكناش:٢/١٤٥، و شرح الأشموني:٢/٣٩٩.

(٣) يُنظر التصريح:٢/ ١٥٩.

(٤) يُنظر شرح الأشموني:٢/٣٩٩.

حذف حرف العطف فيه نظر؛ لأن هذه الشواهد المذكورة تدفعه، وقد تأول المانع بعض ما استشهد به على وجه لا يقبل ظاهرًا " [١].

الثالث: إن مَن قَصر حذف (واو) العطف على ضرورة الشعر أغفل كثرة الشواهد الشعرية المؤيدة للحذف، قال ابن الأثير: " وقد جاء في الشعر كثيرًا" [٢]، إضافة إلى ورود الكثير من الشواهد النثرية المؤيدة للحذف أيضًا مما يجعل الحذف جائزًا في الاختيار.

رابعاً:(يا) النداء بين الذكر والحذف:

من الأمات النحوية التي جاز ذكرها وحذفها (يا)، فقد عدَّها النحاة أمًّا لأحرف النداء[٣]، فمن النحاة الذين صرحوا بذلك الرماني، حيث قال: ".....؛ لأن(يا) أم

---

(١) يُنظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣٥٠٨/٧.

(٢) يُنظر البديع في علم العربية:٣٥٦/١.

(٣) وقد علل النحاة لامِّيتها، بأنَّها تستعمل حيث لا يستعمل غيرها من أخواتها،فـ (يا) مجالها أوسع من سائر حروف النداء؛ لذلك اختصت بأمور منها:

أولًا:إن القرآن الكريم كثُر النداء فيه ولم يأت إلا بها، و لم يناد اسم الله- تعالى- بغيرها.

ثانيًا: لَا يقدر عِنْد الْحَذف سواهَا، يُنظر مغني اللبيب: صـ ٤٨٨.

ثالثًا: تدخل في جميع أبواب النداء كـ(الاستغاثة، والتعجب ونازعت [وا] في المندوب؛ لذا قال ابن يعيش "فلما كانت تدور فيه هذا الدوَرانَ، كانت لأجل ذلك (أُم) الباب والأصلَ في حروف النداء" يُنظر: شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤٩/٥.

رابعًا: يُنادى بها القريب والبعيد والمتوسط، قال ابن هشام: " (يا) حرف مَوْضُوع الْبعيد لنداء حَقِيقَة أَو حكما وَقد يُنَادى بهَا الْقَرِيب توكيدًا وَقيل هِيَ مُشْتَرَكَة بَين الْقَرِيب والبعيد وَقيل بَينهمَا وَبَين الْمُتَوَسّط"، يُنظر مغني اللبيب: صـ ٤٨٨.

حروف النداء"[١]، وابن بابشاذ بقوله: "و «يا» هي أم الباب تستعمل للقريب والبعيد، وفي الاستغاثة والندبة وغير ذلك؛ لأنها قاعدة الباب وعليها المدار"[٢].

وقال ابن يعيش: "وأصلُ حروف النداء «يا».... وهي أُم الباب، والأصلَ في حروف النداء"[٣].

أولًا: ذكر(يا):-

الأصل في (يا) أن تكون مذكورة في صدر أسلوب النداء، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوااسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾[٤]

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[٥]

وهناك مواضع يجب فيها ذكر (يا) فلا يجوز حذفها، وقد أجملها النحاة فيما يأتي:

(أ) المندوب،نحو (يا زيداه)، قال ابن عصفور " لا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلًا " [٦]، وقال ابن مالك: " لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله" [٧].

---

(١) يُنظر شرح كتاب سيبويه، للرماني:١/١٧٣.

(٢) يُنظر شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٧٥.

(٣) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٥/٤٩.

(٤) سورة: البقرة من الآية [١٥٣].

(٥) سورة: المائده من الآية [١٠٥].

(٦) يُنظر المقرب: ١/ ١٨٦.

(٧) يُنظر شرح التسهيل:١/١٦٤.

(ب) المستغاث نحو:" يا للهِ للمستضعفين"، والمتعجب منه نحو: " يا للماء وللعشب " إذا تعجبوا من كثرتها، قال ابن عصفور " وقد يعامل المستغاث به والمتعجب منه معاملة المندوب، ولا يجوز حذف حرف النداء منهما " (١).

(جـ) المنادى البعيد، نحو: " يا زيدُ " (٢).

ولعلَّ سبب منع حذف حرف النداء (يا) في المواضع الثلاثة السابقة راجع إلى الرغبة في مدّ الصوت وإطالته؛ لذلك وجب ذكرها؛ لإن المقصود مدّ الصوت والحذف ينافى ذلك (٣).

(د) النكرة غير المقبل عليها(٤)، وقد علل ابن عصفور لذلك بقوله: "ولا يجوز حذف حرف النداء مع النكرة غير المقبل عليها؛ لأنه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه " (٥).

(هـ) الضمير، نحو: (يا أياك)؛ لأن حرف النداء لو حذف فاتت الدلالة على النداء؛ لأن الدال عليه هو حرف النداء، وأما الخطاب وحده ففي المنادى وهو غير كافٍ " (٦).

((١)(يُنظر المقرب: ١/ ١٨٤، وا لتصريح:٢/٢٠٧.

((٢)(يُنظر شرح المقرب لابن عصفور: ٢/١٠٤٣.

((٣)(يُنظر شرح المقرب لابن عصفور: ٢/١٠٤٣، وشرح المكودي على الألفية: صـ ٢٣٦.

((٤)(النكرة غير المقبل عليها، أي: النكرة غير المقصودة.

((٥)(يُنظر شرح جمل الزجاجي: ٢/١٨٤.

((٦)(يُنظر شرح جمل الزجاجي، لابن: ٢/١٨٤.

(و) اسم الله تعالى" نحو: يا الله، "إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء؛ لأن نداء اسم الله –تعالى– على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل [١].

ثانياً: حذف (يا):-

تبيَّن أن (يا) هي التي يجوز حذفها[٢] دون غيرها من حروف النداء؛ لأنها (أم) الباب، وقد نقل المرادي عن المالقي قوله: "وإذا وجدنا منادى، دون حرف نداء، حكمنا بالحذف لـ(يا)؛ لأنها (أم) الباب"[٣].

ولمَّا كانت (يا) نائبة عن الفعل (أنادي) فإنَّ حذفها يُعدُّ اختصارَ المختصر وهذا ضرب من الإجحاف؛ لذا لم يجز الحذف في جميع الأسماء المناداة، وإنما هناك مواضع يجوز فيها الحذف اتفاقًا، وموضعان مختلف فيهما، وإليك بيان ذلك:–

أولًا: المواضع التي اتفق النحاة فيها على جواز حذف (يا) (٤):-

يجوز حذف حرف النداء (يا) اتفاقًا في مواضع هي:

(أ) مع العَلَم، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٥] وإنما جاز حذفها مع

---

(١) يُنظر التصريح:٢٠٨/٢.

(٢) ولا يُعترض على ذلك بأن حذف (يا) يلزم عليه حذف النائب وهو الحرف، والمنوب عنه وهو الفعل؛ لأنه قد يُجاب على ذلك بأنَّا لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف، بينما ردَّ بعضهم بأن (يا) في النداء للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض، يُنظر شرح المقرب: ١٠٤٢/٢.

(٣) يُنظر الجنى:صـ ٤١٩.

(٤) وقد أجمل الزمخشري مواضع حذف (يا) بقوله: " ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أي)، يُنظر المفصل: صـ ٦٨.

(٥) سورة: يوسف من الآية [٤٦].

العَلَم؛ لدلالة الإقبال عليه، كما أنَّ كثرة استعماله مستدعية للخفة، والحذف للخفة، وامتناعه عن وقوعه صفة لـ (أيٌّ).

(بـ) مع المعرف بالإضافة، نحو قوله تعالى:﴿ رَبنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[١]، وسوغ الحذف مع المعرف الإضافة؛ لأن المعنى معلوم بدليل الحال[٢].

(جـ) مع« أيٌّ»، نحو: " أيُّها المؤمنُون "[٣].

(دـ) مع الموصولات التي لا تفتقر إلى (أي)[٤] نحو: "مَن لا يَزالُ محسنًا أحسنْ إليَّ"[٥]؛ لأنه لا يقع صفة لـ (أي)، قيل: المراد بـ « من» الله تعالى، وقولهم: "أحسنْ إليَّ" دليل على أن « من» هنا منادى[٦].

(هـ) مع المطول أي:الشبيه بالمضاف، نحو: " خيرًا من زيد أَقبِلْ"، ونحو "طالعًا جبلًا أَقبِلْ "[٧].

ثانياً: الموضعان المختلف فيهما:

هناك موضعان اختلف النحاة في جواز حذف (يا) فيهما، وهما اسم الجنس واسم الإشارة، وإليك التفصيل:-

---

(١) سورة: البقرة من الآية [٢٨٦].

(٢) يُنظر توجيه اللمع: صـ ٣٢٢.

(٣) يُنظر المساعد: ٤٨٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣٥٦١/٧-٣٥٦٢.

(٤) (بخلاف ما فيه اللام من الموصولات فلا بد قبله من (أي) كقوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يُنظر تمهيد القواعد: ٣٥٦١/٧-٣٥٦٢.

(٥) يُنظر المساعد: ٤٨٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٣٥٦١/٧-٣٥٦٢.

(٦) يُنظر الإقليد:٤٤٠/٢.

(٧) يُنظر المساعد: ٤٨٦/٢، وشرح المكودي على الألفية: صـ ٢٣٧.

منع البصريون حذف حرف النداء (يا) إذا كان المنادى اسم جنس[١]، أو اسم إشارة[٢]، فلا يُحذف عندهم إلا في شذوذ أو ضرورة [٣].

قال سيبويه: " ولا يحسن أن تقول: «هذا»، ولا «رجلُ»، وأنت تريد: (يا هذا) [٤]، و(يا رجلُ) [٥].

ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلًا من(أيٌّ) حين حذفته، فلم تقل: « يا أيها الرجل» ولا «يا أيهذا» "[٦].

أمَّا الكوفيُّون فقد أجازوا حذف حرف النداء (يا) إذا كان المنادى اسم جنس أو اسم إشارة[٧]، وجعلوه قياسًا مطَّردًا.

---

(١) أي: (النكرة المقصودة)، وقد عبَّر عنها ابن عصفور: بـ(النكرة المقبَل عليها)، يُنظر شرح الجمل لابن عصفور:١٨٥/٢،بينما عبَّر عنها ابن مالك في التسهيل: بـ(المبني للنداء)، يُنظر شرح التسهيل:٣٨٦/٣.

(٢) يُنظر شرح المقرب لابن عصفور: ١٠٤٦/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى: ٢٠٢/٣.

(٣) يُنظر ارتشاف الضرب:٢١٨٠/٤.

(٤) والسبب في عدم جواز حذف (يا) مع اسم الإشارة في نحو قولك::" يا أيُّهذا الرجل"؛ لأنه إذا حُذف حرف النداء بقي مبهمًا، و(هذا) هو مبهم أيضًا، يُنظر الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١/ ٢٥٣.

(٥) والسبب في عدم جواز حذف (يا) مع اسم الجنس في نحو قولك: " يا رجل" أصله:(يا أيها الرجل)، فحذفوا الألف واللام استغناءً عنهما بـ (يا)،وحذفوا (أيّ)؛ لأنهم ما أتَوا بها إلَّا وُصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فبقي " يا رجل" فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء، فيُخلوا بحذف أشياء كثيرة، يُنظر الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١/ ٢٥٣.

(٦) الكتاب:٣٣٠/٢.

(٧) يُنظر التصريح: ٢٠٨/٢.

قد استدلَّ الكوفيون على جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس بأقوال العرب شعرًا ونثرًا.

فقد استدلَّ الكوفيون بالعديد من الشواهد الشعرية على جواز حذف (يا) مع اسم الجنس(١) ومنها قول العجاج:

جَـــارِيَ لا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي سَـيْرِي وَإِشْـفَاقِي علـى بَعِيـرِي (٢)

أراد:(يا جارية)، فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء، وحَذْفُ حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين(٣).

---

(١) فمن الأبيات التي استدلَّ الكوفيون بها على جواز حذف (يا) مع اسم الجنس ما يأتي:

- قوال الشاعر [من الطويل]:

فقلت له: عطّار هلّا أتيتنا ... بدهن الخزامى أو بخوصة عرفج

الشاهد في قوله: " عطّار "، حيث حُذف (يا) مع اسم الجنس، وفقًا لمذهب الكوفيين.

- ومنه أيضًا قول الشاعر [من الرجز]:

أَطرِقْ كَرا، أَطرِقْ كَرا... إنَّ النَّعَامَ في الْقُرَى

الشاهد في قوله: " كَرا" فقد حذف حرف النداء (يا) مع اسم الجنس، إذ أصل التقدير: أَطرِقْ يا كَرا، أَطرِقْ يا كَرا، وهو قياس عند الكوفيين شاذ عند البصريين، والبيت من الرجز وَهُوَ مثل، هكذا أورده صاحب الخزانة، يُنظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،:٢/٣٧٤.

(٢) البيتان من بحر الرجز المشطور، وهما مطلع أرجوزة طويلة للعجاج،في ديوانه: صـ ٢٢٧.

المعنى: جاري: أي جارية، العذير: ما يعذر عليه الإنسان إذا فعله.

الشاهد: في قوله "جاري" حيث رخم المنادى بحذف التاء من آخره، وأصله "جارية" وحذف حرف النداء.

والبيت من شواهد: الكتاب:٢/٢٣١، والمقتضب:٤/٢٦٠، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:١/٣٦٥، و شرح المكودي: صـ ٢٥٢، والتصريح: ٢/٢٥٥، وخزانة الأدب: ٢/١٢٥.

(٣) يُنظر التصريح: ٢/٢٥٥.

كما استدلوا أيضًا على جواز حذف (يا) مع اسم الجنس بالعديد من الشواهد النثرية[١]، منها قولهم:"أصْبحْ ليلُ"، و"افْتَدِ مخنوقُ" يريدون: « يا ليل و يا مخنوق »، فقد حُذف حرف النداء مع اسم الجنس، وهو عندهم قياس مطرد.

ومنه قوله – ﷺ – حكايةً عن موسى – عليه السلام –: [ثَوبي حَجرُ ثَوبي حَجرُ][٢] أراد: يا حجرُ، وكلامه أفصح الكلام[٣].

وقد استدلَّ الكوفيون على جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم الإشارة بأقوال العرب شعرًا ونثرًا:

فقد استدلَّ الكوفيون بالعديد من الشواهد الشعرية على جواز حذف (يا) مع اسم الأشارة[٤] ومنها قول ذي الرمة:

إذا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قَالَ صاحِبِي بمثْلِكَ هَذا لَوْعَةٌ وغَرامُ [٥].

---

(١) ومن النثر الذي استدلَّ الكوفيون به على جواز حذف (يا) مع اسم الجنس، قوله ﷺ: [اشتدِّي أزمةُ تنفرجي] أراد: يا أزمة، وكلامه أفصح الكلام، يُنظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٣.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه: ١٢٤٩/٣، كتاب: الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى– عليهما السلام–، حديث رقم ٣٢٢٣.

(٣) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٣.

(٤) فمن الأبيات التي استدلَّ الكوفيون بها على جواز حذف (يا) مع اسم الإشارة:

- قوال الشاعر [من الخفيف]:

ذا ارْعِواءَ فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرْ... رَأسِ شَيبًا إلى الصِّبا مِنِّ سَبِيلِ

الشاهد في قوله "ذا ارعواء" حيث حذف حرف النداء قبل "ذا"، وذلك على مذهب الكوفيين.

(٥) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه صـ ٢٥٢،وهو من شواهد شرح التسهيل:٣٨٧/٣، والمساعد:٢//٤٨٥، و شرح الأشموني:٢٠/٣، وحاشية الصبان:٢٠٢/٣.

اللغة: هملت عيني: فاض دمعها. واللوعة: حرقة القلب.

←←←

أراد: بمثلك يا هذا [١].

كما استدلوا أيضًا على جواز حذف (يا) مع اسم الإشارة بقوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[٢]، قالوا: والمراد "يا هؤلاء"[٣].

فقول الكوفيين بجواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس أو اسم إشارة رأي معتبرٌ أيَّدته أقوال العرب شعرًا ونثرًا، ولا حجة للبصريين في المنع.

وقد انتصر ابن مالك للكوفيين مُشيرًا إلى صحة مذهبهم في جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس، حيث قال: "والبصريون يرونه شاذًا لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح"[٤].

ووافقهم أيضًا في جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم الإشارة، لكنه حكم عليه بالقلَّة، حيث قال: "إلا أن جوازه يقل[٥] مع اسم الإشارة"[٦].

وقد سلك المرادي مسلكًا وسطًا بقوله: "والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نثرًا ونظمًا، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر[٧].

←←←

الشاهد في قوله: "هذا"، حيث حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وذلك على مذهب الكوفيين.

(١) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٦/٣.

(٢) سورة: البقرة من الآية [٨٥].

(٣) وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ٣٦٣/١.

(٤) يُنظر شرح الكافية الشافية:٩٢/١.

(٥) يقصد: جواز حرف النداء: (يا).

(٦) يُنظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٦/٣.

(٧) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١٠٥٦/٢.

وبهذا يكون المرادي قد تأول الآية: [ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ] على أن (أنتم): مبتدأ، و(هؤلاء): خبره، أو بالعكس، وجملة « تقتلون » حال[1].

وخلاصة القول فإن الظاهرة الضدية المتمثلة في جواز ذِكر(يا) النداء وحذفها تُشير إلى أن جواز حذف (يا) وإن كان خلاف الأصل إنما يُعدُّ مزية لها؛ لأنها (أم) الباب، فإذا ما وُجِدَ منادى، دون حرف نداء، حُكِم بالحذف لـ(يا) فقط دون غيرها، وهذا محل اتفاق بين النحاة.

((١)(يُنظر التصريح:٢/٢١٠.

المبحث الثاني

ما يعمل من أمات الأبواب النحوية ظاهراً ومضمراً

من خلال تتبعي لأمات الأبواب النحوية تبيَّن لي أن هناك أمات لبعض الأبواب النحوية قد تعمل مضمرة كما تعمل مظهرة أيضًا، وما لا يخفى على أحد أن الإظهار والإضمار أمران متضادان، ويظهر ذلك في (أنْ) المصدرية،و(إنْ) الشرطية.

أولًا:(أنْ) المصدرية بين الإظهار والإضمار:

وقد صرَّح بأميتها عدد من النحاة منهم الجندي(١)، والمرادي(٢)، والأشموني(٣) والسيوطي(٤)، حيث قالوا صراحة: بأنَّ (أنْ) أم الباب وأصل نواصب الفعل (٥).

---

(١) يُنظر الإقليد:١٤٦٧/٣.

(٢) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١٢٣٢/٣، والجنى الداني:صـ ٢١٧.

(٣) يُنظر شرح الأشموني:١٨٣/٣

(٤) يُنظر الهمع:٣٧٧/٢.

(٥) لكون (أن) المصدرية محل اتفاق على النصب بها دون غيرها من نواصب الفعل صارت(أنْ) أصلًا، قال الخليل:" لا يُنصب شيء من الأفعال إلا بـ(أنْ) مظهرة أو مقدرة "، يُنظر: أسرار العربية صـ ٢٣٣

- ولما كانت (أنْ) أصل نواصب الفعل، صارت أعمّها تصرفًا وأوسعها استخدامًا لأمورٍ منها:-

أولًا: لما كانت (أنْ) أصل نواصب الفعل حُمل عليها في العمل (ما) المصدرية غير العاملة فنصبت المضارع بعدها، كَمَا رُوِيَ من قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: [كَمَا تَكُونُوا يُولى عَلَيْكُم]، يُنظر مغني اللبيب:صـ ٩١٥، والتصريح:٣٦٣/٢، وحاشية الصبان:٤١٣/٣.

ثانيًا: دخولها على الفعل بأنواعه الثلاثة، فكما تدخل على المضارع أصالةً، تدخل أيضًا على الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِين ﴾، سورة الْقَلَم الآية: (١٤)، و تدخل أيضًا على الأمر نحو قوله:" كتبت إِلَيْهِ أَن قُم "، وكما تدخل على الأمر تدخل على النهي أيضًا، نحو ←←←

وقد علل النحاة لأميتها؛ لكونها تعمل في حالين متضادين، أي: تعمل ظاهرة ومضمرة، قال الجندي: " و(أنْ) هي (الأم) من الحروف الناصبة للمضارع، بدليل أنها تجيء تارة مظهرة نحو: « أنْ يَغفِرَ»، وأخرى مُضمرة....." (١).

وقال السيوطي: " (أَنْ) أم الْبَاب؛ فَلهَذَا تنصب ظَاهِرَة ومضمرة "(٢).

ولما كانت (أنْ) أم الحروف الناصبة للمضارع صارت أقواهن فجمعت بين هذين الضدين، قال ابن مالك: " (أنْ)، وهي أقوى النواصب؛ ولذلك نصبت الفعل مظهرة ومضمرة " (٣).

فمما سبق يتضح أن تلك الظاهرة الضدية، أعني: عمل(أن) مظهرة ومضمرة، إنما هي مَزية لـ (أنْ)؛ لكونها أم الحروف الناصبة للمضارع.

إظهار(أنْ) الناصبة للمضارع:

الأصل في (أَنْ) الناصبة للمضارع أن تكون ظاهرة(٤)، فهي ناصبة بنفسها، فمثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾(٥).

→→→

قوله: "كتبت إِلَيْهِ أَلا تفعل "، يُنظر مغني اللبيب:صـ٤٧، وهمع الهوامع:٢/٣٦٠، وحاشية الصبان:٣/٤١٨.

ثالثًا: إلغاؤها وتسليط الشرط على ما كان أصله معمولاً لها، نحو: "أردت أنْ إنْ تزرني أزُرك" بجزم: (أزرْك) جوابًا للشرط، وإهمال (أنْ)، ينظر: ارتشاف الضرب:٤/١٦٤١.

رابعًا: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف وشبهه، نحو:" أريد أنْ عندي تقعد"، و" أريد أنْ في الدار يقعد"، ينظر ارتشاف الضرب:٤/١٦٤، وحاشية الصبان:٣/٤١٦.

(١) يُنظر الإقليد:٣/١٤٦٧.

(٢) يُنظر الهمع:٢/٣٧٧.

(٣) يُنظر شرح تسهيل:٤/٧.

(٤) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش:٤/٢٤٢.

(٥) سورة: الشعراء من الآية [٨٢].

ويجب إظهار «أنْ» بعد (اللام) وذلك إذا توسطت «لا» بينها وبين الفعل كقوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[١]، ومن أسباب وجوب ظهورها ما يأتي:

- يجب ظهورُ (أنْ)، ولا يَحسن حذفها؛ والعلّةُ في ذلك أن هذه (اللام) أصلُها أن تدخل على الاسم، إذ كانت حرف جرّ، وحروفُ الجرّ مختصة بالاسم فجُعلت (أنْ) حاجزًا بين (اللام) وبين الفعل [٢].
- إنهم كرهوا أن يباشروا بـ(اللام) لفظَ حرف النفي (لا)، فيتوالى لامان، وذلك مستثقَل، فأظهروا (أنْ)؛ لتفصل بينهما فيزول ذلك الثقل؛ لأنّ حذف (أنْ) إنما كان لضرب من التخفيف، فلمّا أدّى إلى ثقل من جهة أُخرى؛ عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أوْلى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف (أن) الناصبة[٣].

إضمار (أنْ) الناصبة للمضارع:

لما كانت (أنَّ) أم الحروف الناصبة للمضارع كانت أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة [٤].

قال ابن جني:"وتضمر أن بعد خمسة أحرف، وهي: الفاء، والواو، وأو، ولام الجر، وحتى"[٥]

وقال ابن الحاجب " ينتصب المضارع بـ(أن) مقدّرة بعد (حتّى)، ولام (كي)، ولام الجحود، و(الفاء)، و(الواو)، و(أو) "[١].

---

(١) سورة: الحديد من الآية [٢٩].

(٢) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٢٤٢.

(٣) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٢٤٢، و الكناش: ٢/٢١.

(٤) يُنظر حاشية الصبان:٣/٤١٣.

(٥) يُنظر اللمع في العربية:صـ ١٢٧.

أولًا: إضمار(أنْ) الناصبة للمضارع بعد(فاء) السببية:

قال ابن جني:" فَأَما (الفاء)،فَإِذا كانَت جوابًا لأحد سبعة أَشْيَاء[٢] وهِي: الْأَمر وَالنهْي[٣] والاستفهام[٤]، وَالنَّفْي[٥]، وَالتَّمَني[٦]، وَالدُّعاء[٧]، وَالْعرض[٨] فَإِن الْفِعل ينتصب بعْدهَا بـ(أَن) مضمرة، تَقول: فِي الْأَمر« زرني فأزورَك»، وَالتَّقْدِير: (زرني فَأن أزورَك) "[٩].

وقد علَّق ابن الخباز على قول ابن جني في نصب المضارع بعد (الفاء):بأنه لما كانت (أنْ) أصل نواصب الفعل نصبوا بها مضمرة بعد (الفاء) بحيث لا يسوغ إظهارها[١٠].

→→→

(١) يُنظر الكافية في علم النحو،: صـ ٤٤.

(٢) قال أبوحيان: " وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد (الفاء) في جواب (الرجاء)، وزعموا أن (لعل) يكون استفهامًا، وذهب البصريون إلى منع ذلك، والترجي عندهم في حكم الواجب، قيل: والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظمًا ونثرًا "، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾، سورة عبس الآية: (٣، ٤) "، يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/١٦٧٣، والهمع:٢/٣٩٠.

(٣) فمثال النهي، قوله تعالى: ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾، سورة طه من الآية: (٦١)

(٤) ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾، سورة الأعراف من الآية: (٥٣).

(٥) ومثال النفي قوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، سورة فاطر من الآية: (٣٦).

(٦) ومثال التمني قولك: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾، سورة النساء من الآية: (٧٣).

(٧) ومثال الدعاء قولك: «اللهم ارزقني بعيرًا فأحجَّ عليه».

(٨) ومثال العرض قول بعض العرب: " ألا تقع الماء فتسبح " يريد: في الماء.

(٩) يُنظر اللمع:صـ ١٢٨.

(١٠) يُنظر:توجيه اللمع: صـ ٣٦٠.

هذا وقد اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد (فاء) السببية[١]، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد (فاء) السببية ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أنْ)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بـ(الفاء) نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين[٢].

وقد احتجَّ البصريون لمذهبهم بأن ناصب المضارع بعد (الفاء) هو (أن) مضمرة؛ وذلك لأن الأصل في (الفاء) أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألَّا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال، كما أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب[٣]، كما لَا يجوز إِظْهَار (أَن) هَاهُنَا لِأَنَّهُ أصل مرفوض[٤].

والسر في إضمار(أن) يكمن في أنَّ ما بعد (الفاء) خالف ما قبلها فأضمرت؛ لتصير مع ما بعدها في معنى المصدر؛ فيصحّ العطف[٥].

ثانياً: إضمار(أنْ) الناصبة للمضارع بعد(واو) المعية:

قال ابن جني:" وَأما (الْوَاو) فَإِذا كَانَت بِمَعْنى الجمعِ والجوابِ فَإِن الْفِعْل أَيْضا ينْتَصب بعْدهَا بـ(أَن) مضمرة [٦] " [٧].

---

(١) يُنظر تفصيل المسألة في الإنصاف:٢/٤٥٤، ٤٥٥، وشرح التسهيل: ٤/٢٧.

(٢) يُنظر الإنصاف:٢/٤٥٤.

(٣) يُنظر الإنصاف:٢/٤٥٤، ٤٥٥.

(٤) يُنظر اللمع:صـ ١٢٨.

(٥) يُنظر البديع في علم العربية:١/٥٩٥.

(٦) وقد علَّق ابن الخباز على قول ابن جني في نصب المضارع بعد (الواو)، بقوله " وأما (الواو) فتنصب في كل موضع نصبت فيه (الفاء) "، يُنظر:توجيه اللمع: صـ ٣٦٠.

(٧) يُنظر اللمع:صـ ١٢٩.

قال ابن مالك:" فلو وقع موقع (الفاء) (واو) مقصود بها المصاحبة نُصب الفعل – أيضًا– بعدها على نحو ما ينصب بعد (الفاء)[١] "[٢].

هذا وقد اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد (واو) المعية" فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع بعد(واو) المعية منصوب على الصرف، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف[٣].

والسر في إضمار(أنْ) يكمن في أنَّك لم ترد الإشراك بين الفعلين، وأردت عطف الثانى على مصدر الفعل الأوّل، و(الواو) متضمّنة معنى الجواب والجمع بمعنى(مع) فقط، فأضمرت (أن) بعدها؛ لتصير مع ما بعدها في معنى المصدر؛ فيصحّ العطف[٤].

---

(١) فمثال وقوعها بعد الأمر، قول الشاعر [من الوافر]:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُو إنَّ أنْدَى... لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ

- ومثال وقوعها بعد النهي قول الشاعر [من الكامل]:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ... عارٌ عَليكَ إذا فعلتَ عَظيمُ

- ومثال وقوعها بعد الدعاء قولهم:" رب وفقني وأطيعَك ".

- ومثال وقوعها بعد النفي، قول الشاعر [من الوافر]:

أَلم أَكُ جارَكُمْ ويَكونَ بيني... وبينَكُم المَوَدّةُ والإخاءُ

- ومثال وقوعها بعد التمني، قوله تعالى:

﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، سورة الأنعام من الآية: (٢٧).

- ومثال وقوعها بعد التحضيض قولهم:" هلا أمرت وتطاعَ".

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية: ١٥٤٧/٣.

(٣) يُنظر تفصيل المسألة في الإنصاف:٤٥٢/٢، ٤٥٣، وشرح التسهيل: ٣٦/٤.

(٤) يُنظر البديع في علم العربية: ٦٠٣/١.

ثالثًا: إضمار(أنْ) الناصبة للمضارع بعد(أو):

قال ابن جني:" وَأما (أَو) فَإِذا كَانَت بِمَعْنى (إِلَّا أنْ) فَإِن الْفِعْل ينْتَصب بعْدهَا بـ(أَن) مضمرة[١]، تَقول: «لأضربنه أَو يتقيني بحقي »، مَعْنَاهُ:« إِلَّا أَن يتقيني بحقي»"[٢].

وعليه قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَينُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَموتَ فنُعْذَرَا[٣]

فَإِنَّهُ نصب على إِضْمَار(أَنْ) أي:(أَو أَن نموت) والمعنى: (إلا أن نموت فنعذر)، وَنصب "نعذر"؛ لِأَنَّهُ نسق بِـ (الْفَاءِ) على (أَن نموت) [٤].

وقد صحح المرادي ما ذهب إليه البصريون بعد عرض موجز لأقوال النحاة في ناصب الفعل بعد (أو)، حيث قال: "ومذهب الكسائي أن(أو) هذه ناصبة للفعل، بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين، منهم الفراء، إلى أنه انتصب بالخلاف، ومذهب

---

(١) وعليه جاء قول الشاعر [من الوافر]:
وكنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَسْقِيما
والمعنى: (إلى أن تستقيم) أو(إلا أن تستقيم).

(٢) يُنظر اللمع:صـ ١٢٩.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: صـ ٦٦.
الشاهد في قوله: "أو نموتَ" حيث نُصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد (أو)، ويجوز أيضًا رفع الفعل إمّا بالعطف على "نحاولُ"، أو بالقطع، أي: نحن نموت.
والبيت من شواهد: الجمل: صـ ١٣٩ والكتاب:٤٧/٣، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٢٣٥/٤، وشرح التسهيل: ٢٦/٤، والكناش:٢٠/٢، وتمهيد القواعد:٤١٧٩/٨.

(٤) يُنظر الجمل: صـ ١٣٩، و شرح التسهيل: ٢٦/٤.

البصريين أن (أو) هذه هي العاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة، وهو الصحيح "[1]. ومثال (أو) التي بمعنى (إلى)، قول الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ[2]

فـ (أو) في البيت بمعنى (إلى) وانتصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة.

رابعاً: إضمار(أنْ) الناصبة للمضارع بعد(اللام):

تُضمر (أنْ) الناصبة للمضارع بعد(اللام) فتارة يكون الإضمار جائزًا وتارة يكون الإضمار واجبًا، ومرجع ذلك إلى نوع اللام فإما أن تكون (لام) جحود، وإما أن تكون (لام) تعليل، وإليك التفصيل:

إضمار (أنْ) الناصبة للمضارع بعد لام (كي)(٣):

قال: الزمخشري:"ويمتنع إظهار (أنْ) مع هذه الأحرف، إلا (اللام) إذا كانت (لام كي)، فإن الإظهار جائز معها"[4].

---

(١) يُنظر الجنى الداني:صـ ٢٣٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت من شواهد شرح التسهيل: ٢٦/٤،و تمهيد القواعد:٤١٧٩/٨،والتصريح:٣٧٢/٢، والهمع:٣٨٤/٢.

الشاهد قوله: «أو أدرك المنى»، حيث جاء فيه «أو» بمعنى «إلى» وانتصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة.

(٣) ويلحق بلام التعليل اللام الزائدة نحو:: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، سورة النساء من الآية: (٢٦)، ولام العاقبة كما في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ سورة القصص من الآية: (٤٨)، فالفعل في هذه الموضع منصوب بـ (أن) مضمرة ولو أظهرتها في أمثال ذلك لجاز، يُنظر: شرح التسهيل:٤٩/٤،وشرح ابن الناظم:صـ٤٧٩، و الجنى الداني: صـ ١٢١، وحاشية الصبان:٢٥٤/١.

(٤) المفصل: صـ ٣٢٥.

فإضمار (أنْ) مع (لام كي) جائزٌ، وإن اختلف النحاة في ناصب المضارع بعدها، فقد ذهب الكوفيون إلى أن (لام كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو «جئتك لتكرمني» بينما ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدها، والتقدير «جئتك لأن تكرمني»[١]، و(أنْ) والفعل في تأويل المصدر المجرور، والتقدير: «لإكرامي» [٢].

وقد احتج البصريون لمذهبهم بأنَّ الناصب للفعل (أنْ) المقدرة دون (اللام)؛ لأن (اللام) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال؛ فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير (أنْ) وإنما وجب تقدير (أنْ) دون غيرها؛ لأن (أنْ) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي (أمّ) الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام، وإن شئت أضمرتها [٣].

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح من أنَّ الناصب للفعل (أنْ) المقدرة بدليل أنها قد تظهر مُرعاة للأصل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٤].

والسر في جواز إضمار (أنْ) وإظهارها هو أن اللام تدخل على المصادر التي هي أغراضُ الفاعلين، وهي قابلةٌ أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: "لِمَ فعلتَ"؟ فتقول: «لكذا»؛ لأنّ لكلّ فاعل غرضًا في فعله، وباللام يُتوصل إلى ذلك، ولذا كنت مخيَّرًا بين

---

(١) يُنظر الإنصاف:٤٦٩/٢، والجنى الداني: صـ ١٠٥.

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/٥.

(٣) يُنظر تفصيل المسألة في الإنصاف:٤٦٩/٢: ٤٧٢.

(٤) سورة: الأنعام من الآية: [١٢].

حذفها وإظهارها[١]

إضمار (أنْ) الناصبة للمضارع بعد لام (الجحد) [٢]:

قال ابن جني:" فَإِن اعْترض الْكَلَام نفي لم يجز إِظْهَار(أَنْ) مَعَ (اللَّام) وَذَلِكَ نَحْو قَول الله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٣] تَقْدِيره« لِأَن يعذبهم»،وَلَا يجوز إِظْهَار (أَن) مَعَ النَّفْي"[٤]

وضابطها: تقع (لَام) الْجُحُود بعد كَون منفي بِـ(مَا) أَو(لم) وَلما هُوَ مَاضٍ لفظًا[٥].

وقد فرَّق أبو الفداء بين لام (كي) ولام (الجحد) [٦] بقوله: " أمّا لام (كي) فمعناها: معنى (كي) وينصب الفعل بعدها بتقدير: (أن)، وأمّا لام الجحود[٧] فهي (لام) لتأكيد النفي الداخل على (كان)، وينصب الفعل بتقدير: (أن) والفرق بينهما، لزوم اختلال المعنى بحذف (لام) كي، بخلاف (لام) الجحود؛ لكونها زائدة [٨].

---

(١) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ٢٤٢/٤.

(٢) وقد سماها النحاس لام النفي وهو الصواب، يُنظر مغني اللبيب: صـ ٢٧٨، وتمهيد القواعد: ٤١٧٤/٨.

(٣) سورة: ا الأنفال من الآية: [٣٣].

(٤) يُنظر اللمع:صـ ١٣١.

(٥) يُنظر الهمع:٣٧٨/٢.

(٦) وَمذهب الْبَصرِيين أَن خبر (كَانَ) حِينَئِذٍ مَحْذُوف وَأَن هَذِه (اللَّام) مُتَعَلقَة بذلك الْخَبَر الْمَحْذُوف وَأَن الْفِعْل لَيْسَ بِخَبَر بل الْمصدر المنسبك من(أَن) المضمرة وَالْفِعْل الْمَنْصُوب بهَا فِي مَوضِع جر، ودليل ذلك أَنه قد جَاءَ مُصَرحًا بِهِ فِي بعض كَلَام الْعَرَب قَالَ: (سَمَوْتَ ولَمْ تكُنْ أهْلاً لِتَسْمُو...)، يُنظر الهمع:٣٧٨/٢.

(٧) وتسمى (لام) الجحود، لأنها تقع بعد الجحود، وهو النفي.

(٨) يُنظر الكناش:١٥/٢.

والسر في وجوب إضمار (أنْ) بعد (لام) الجحود؛ أن قولك: "ما كان ليفعل" نقيض قولك: « لقد كان يفعل»،وليس في ذلك «أن» فجيء بهذا على طريق ما يناقضه (١).

وقال ابن يعيش: " لزم الإضمارُ مع النفي؛ لأنه جوابٌ، ونفيٌ لإيجاب فيه حرفٌ غير عامل في الفعل، فوجب أن يكون بإزائه حرفٌ غير عامل، فقولك: "سيفعل زيدٌ"، أو "سوف يفعل"، فإنّ نَفْيه « ما كان زيد لِيفعلَ»، فيُباشِر الفعلَ في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه، كما كان كذلك في حال الإيجاب"(٢).

إضمار (أنْ) الناصبة للمضارع بعد (حتى) (٣):

قال ابن مالك:" والفعل بعد(حتى) نُصب بإضمار (أنْ)، ليكوِّن معها اسمًا مجرورًا بـ(حتى)، وذلك قولك: «لأسيرن حتى تطلعَ الشمس» أي: « إلى أن تطلع الشمس»"(٤).

---

(١) يُنظر توجيه اللمع: صـ ٣٦٠.

(٢) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٢٤٣.

(٣) «حتى» لها في النصب معنيان:-

- أحدهما: كمعنى «كي» وهو إذا كان ما بعدها مسببًا لما قبلها، مثل: « قمت حتى تقوم» أي: [كي تقوم]، و«صمت حتى يغفر الله لي»، أي: [كي يغفر الله لي].
- الثاني: وإذا لم يكن ما بعدها مسببًا لما قبلها كانت بمعنى: (إلى أن)، مثل قولك: « سرت حتى تطلع الشمس» بمعنى: [إلى أن تطلع الشمس]، وليست بمعنى «كي» ها هنا؛ لأن الشمس تطلع سواء سار سائر أو لم يسر، فهذان معنيان للنصب أبدًا، يُنظر شرح المقدمة المحسبة: ١/٢٣٤،٢٣٣.

(٤) يُنظرشرح التسهيل:٤/٥٥.

هذا وقد اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد (حتى)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن (حتى)، تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ)،بينما ذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة، و ذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير: (أنْ) والاسم بعدها مجرور بها [1].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وقد استدلوا لمذهبهم بقول الشاعر:

دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حتى المصيف ويَغْلُوَ القِعْدَانُ[2]

فـ (المصيف): مجرور بـ(حتى)، و(يغلو): عطف عليه، فلو كانت (حتى) هي الناصبة لوجب ألا يجيء الفعل هاهنا منصوبًا بعد مجيء الجر؛ لأن (حتى) لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة، وعليه فالصواب ما قدَّره البصريون من جعل:(أنْ) والفعل« يَغْلُوَ» في موضع المصدر وهو اسم معطوف على (المصيف)كأنه قال: «حتى المصيف وغلاء القعدان»[3].

والسر في وجوب إضمار (أنْ) بعد (حتى)؛أنه قد ثَبت حكمهَا أَن تخْفض الْأَسْمَاء، وَلَا يجوز لعامل الاسم أَن يعمل فِي الفِعل، فَلَمَّا وُجِدَ الفِعلُ بعدها مَنصُوبًا وَقد استَقر لَهَا الْخَفض، أَمكَنَ أَن تجْعَلها على بَابهَا، بِأَن تقدر بعدهَا (أَن)؛ لِأَن (أَن) وَالْفِعْل

(١) يُنظر تفصيل المسألة في الإنصاف:٢/٤٨٩: ٤٩٢.

(٢) البيت من بحر الكامل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد الإنصاف:٢/٤٩٠، وتوجيه اللمع: ٢٤٩.

والشاهد في قوله: « حتى المصيف ويَغْلُوَ القِعْدَانُ »، حيث وجب أن يكون الفعل (يغلو) منصوبًا بتقدير: (أنْ)، لا بـ (حتى)؛ لأنها جرَّت (المصيف)، ولا تكون (حتى) في موضع واحد جارة وناصبة معًا.

(٣) يُنظر توجيه اللمع: صـ ٢٥٠.

بِمَنْزِلَة الْمصدر، فَتَصِير (حَتَّى) فِي الْمَعْنى خافضة لـ(أَن) وَمَا تعلق بهَا، فوَجب أَن تقدر (أَن) بعْدهَا لِئَلَّا تُخرجهَا عَن أَصْلهَا (١).

فمما سبق يتضح أن تلك الظاهرة الضدية، أعني: عمل(أن) مظهرة ومضمرة، إنما هي مَزية لـ(أنْ)؛ لكونها أم الحروف الناصبة للمضارع ودليل قوتها، فلما كانت (أنْ) أصل الحروف الناصبة للمضارع صارت أقواهم فتصرفوا فيها ما لم يتصرفوا في غيرها من نواصب المضارع فجمعت بين هذين الضدين؛ إشارة إلى تمكنها؛ لكونها (أم) الباب ولولا ذلك لصارت كغيرها من نواصب المضارع.

قال السيوطي: " (أَنْ) أم الْبَاب؛ فَلهَذَا تنصب ظَاهِرَة ومضمرة "(٢).

ثانياً:(إنْ) الشرطية بين الإظهار والإضمار:

وقد صرَّح بأميتها عدد من النحاة(٣) وفي مقدمتهم سيبويه(٤)، وشيخه الخليل(٥)، والمبرد(٦) وابن السراج (٧)، وأبوحيان، الذي علل لأميتها بقوله: " (إن) أم الأدوات، ولا تشعر بزمان يكون فيه توقف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها" (٨).

---

(١) يُنظر علل النحو، لابن الوراق:صـ ١٩٣.

(٢) يُنظر الهمع:٢/٣٧٧.

(٣) ومن هؤلاء الذين صرَّحوا بأميتها: ابن يعيش،ينظر شرح المفصل لابن يعيش:٥/١٠٦، والشيخ خالد، يُنظر التصريح: ١/٢٥٤، والسيوطي: يُنظر الهمع: ٢/٥٤٥.

(٤) يُنظر الكتاب: ١/١٣٤.

(٥) يُنظر الكتاب: ٣/٦٣.

(٦) يُنظر المقتضب:٢/٥٠.

(٧) يُنظر الأصول في النحو:٢/٢٣٢.

(٨) يُنظر ارتشاف الضرب: ٤/١٨٦٢.

ولكون (إنْ) «أم» الباب اُتُّسِع فيها ما لم يُتَّسع في غيرها[1]، قال ابن يعيش: "واعلم أنّ (إنْ) أُمّ هذا الباب؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره؛ ولذلك اتُّسع فيها"[2].

ومن صور الاتساع في (إنْ)؛ لكونها (أم) الباب أنها تعمل ظاهرة ومضمرة، قال ابن يعيش: " (إن) الشرطية، تجزم ما بعدها، وهي (أُمّ) حروف الشرط، ولها من التصرّف ما ليس لغيرها، ألا تراها تُستعمل ظاهرةً، ومضمرةً مقدَّرةً "[3].

---

(١) وقد علل النحاة لامّيتها؛ بأنَّها حرفٌ وَغَيرهَا من أدوات الشرط اسمٌ والأصلُ فِي إفادةِ الْمعَانِي الحروفُ، يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٥٠.

- لذلك اختصت بأمور منها ما يأتي:

أولًا: أَنَّهَا تُستعمل فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ، وغَيْرُها يَخُصُّ بعضَ الْمَوَاضِع فـ (مَن): لمن يعقل، و(مَا): لما لَا يعقل، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا كلٌّ مِنْهَا ينفردُ بِمَعْنى و(إنْ) مُفْرِدَة تصلحُ للْجَمِيع، يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٥٠.

ثانيًا: أنَّ أدوات الشرط الجازمة إنما تعمل بالحمل عليها، قال أبو البركات الأنباري:" فأمَّا ما عدا (إنْ) من الألفاظ التي يُجازى بها فإنما عملت؛ لأنَّها قامت مقام (إنْ) فعملت عملها "، ينظر: أسرار العربية:صـ ٢٣٨

ثالثًا: أَنَّهَا لَا تخرج عَن الْجَزَاء، وَلَا تخْتَص بِالِاسْتِعْمَالِ فِي بعض الأشياء دون بعض، وَسَائِر مَا يجازى بِهِ سواهَا قد يخرج من بَاب الْجَزَاء إِلَى غَيره، كـ (من، وَمَا، واي، وَمَتى، وَأَيْنَ، وأنى) وكل هَذِه تسْتَعْمل استفهامًا، وَتخرج من بَاب الْجَزَاء، يُنظر: علل النحو: صـ ٤٣٥.

رابعًا: يجوز حذف الشرط والجزاء بعدها خاصة؛ لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين فيقول الرجل: لا أقصد فلانًا؛ لأنه لا يعرف حق من يقصده فتقول له:" زره وإن"، يراد: (وإن كان كذلك فزره)، فتكفي (إن) من الشيئين، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط، يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/١٨٨٤.

(٢) ينظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٥/١٠٦.

(٣) ينظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/ ٢٦٤.

فصريح عبارة ابن يعيش تشير إلى أنّه لمَّا كانت (إنْ) أمًّا لأدوات الشرط تُصرِّف فيها ما لم يُتصرَّف في غيرها، ومن ذلك الجمع بين الضدين أعني: إعمالها ظاهرة ومضمرة، وهذه ميزَة تفرَّدت بها (إنْ) عن بقية أدوات الشرط؛ لكونها (أم) الباب.

عمل (إنْ) الشرطية ظاهرة:

هذا هو الأصل فيها؛ إذ إظهار الحرف العامل هو الأصل فيه، فمثال عمل (إنْ) الشرطية ظاهرة، نحو قولك: «إن تكرمْنِي أكرمْك»[١]، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾[٢].

عمل (إنْ) الشرطية مضمرةً مقدَّرةً:

من أقوال النحاة في جازم الفعل في جواب الطلب أنه مجزوم على إضمار (إنْ)، قال سيبويه: " وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب «إن تأتني»، بـ(إن تأتني)؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقًا بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ «إن تأتني» غير مستغنية عن آتك "[٣].

ونقل سيبويه رأي شيخه حيث قال: "وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال:(ائتني آتك) فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيانٌ آتك [٤].

---

(١) ينظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٢٦٤.

(٢) سورة: محمد من الآية: [٧].

(٣) يُنظر الكتاب: ٣/٩٣، ٩٤.

(٤) يُنظر الكتاب: ٣/٩٤.

وقد أجمل الزمخشري المواضع التي تُقدَّر فيها (إنْ) الشرطية بقوله: "ويجزم بـ(إنْ) مضمرة إذا وقع جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنٍ، أو عرض "(١).

وقد علَّق ابن يعيش بقوله: "وأمّا عملها مقدّرة، فبعد خمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعَرْض، والتمني، وهو كالجواب بـ(الفاء) إلَّا الجَحْدَ، فإنّه لا يجاب بالجزم"(٢)

فقد شبه ابن يعيش مواضع إضمار (إنْ) الشرطية بتلك المواضع التي يُجاب فيها بـ(الفاء)؛ لأنه إذا سقطت (الفاء) من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه (الفاء)، معنى الجزاء(٣) للطلب السابق عليه، جزم الفعل.

تَقول فِي الْأَمر «زرني أزرك»، وَفِي النَّهْي «لَا تفعل الشَّرّ تنج»، وَفِي الِاسْتِفْهَام «أَيْن بَيْتك أزرك» وَفِي التَّمَنِّي «لَيْت لي مَالا أنفقهُ»، وَفِي الْعرض «ألا تنزل تُصبْ خيرًا » تجزم هَذَا (٤)؛ لأنَّ المعنى: (فإنَّكَ إنْ تفعلْ أفعلْ) (٥).

ويرى آخرون أن المضارع المجزوم في جواب الطلب، إنما هو مجزوم بالطلب نفسه، ومن هؤلاء الذين صرَّحوا بهذا الرأي المبرد، وابن مالك.

المبرد، حيث قال: " وَاعْلَم أَن جَوَاب الْأَمر وَالنَّهْي ينجزم بِالْأَمر وَالنَّهْي كَمَا ينجزم جَوَاب الْجَزَاء بالجزاء"(٦).

---

(١) ينظر المفصل:صـ ٣٣٣.

(٢) ينظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٢٦٤.

(٣) والمراد بقصد الجزاء: أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط، يُنظر التصريح:٢/٣٨٢.

(٤) يُنظر اللمع: صـ ١٣٥.

(٥) يُنظر الأصول في النحو: ٢/١٧٦.

(٦) يُنظر المقتضب: ٢/١٣٥.

وابن مالك، حيث قال: "والوجه أن يكون مجزومًا بجواب الأمر "[١].

وقد رُدَّ على من ذهب إلى أن المضارع المجزوم في جواب الطلب، إنما جُزم بالطلب نفسه،فنحو قولك: « أكرمني أكرمْك »، معناه: « أكرمني فإنك إن تكرمني أكرمْك »؛ لأنك لما أمرته بـ(الإكرام) ثم أتيت بعده بـ(أكرمْك) مجزومًا عُلم أنه جزاء (لإكرامك)، ولا يجوز الحمل على الظاهر؛ لأنك لو جعلت (الإكرام) جزاءً للأمر بـ(الإكرام) لكنت آتيًا بالمحال؛ لأن (الأمر) بالإكرام لا يوجب (الإكرام).

قال الإمام عبد القاهر:" ولو كان جزم (أكرمْك) بنفس « ائتني »، على ما يظنه من لا خبرة له بهذا العلم، لوجب أن يُقال: المعنى في قولك: « ائتني أكرمْك »،(إنْ آمرتك بالإتيان أكرمْك) " [٢].

وهذا المعنى فاسد؛ لأنه رتَّبَ (الإكرام) على (الأمر بالإتيان)، وليس على (الإتيان نفسه)، وهذا ليس المعنى المراد؛ لذا كان المعنى فاسدًا.

فمن خلال ما سبق يتضح أن تلك الظاهرة الضدية، أعني: عمل(إنْ) مظهرة ومضمرة، إنما هي خِصِّيصة لـ (إنْ)؛ لكونها أمًّا لأدوات الشرط فانفردت دون غيرها من أدوات الشرط بالعمل مظهرة ومضمرة، وهذا دليل أصالتها في بابها، فإذا ظهرت في الكلام باعتبار الأصل فإنَّ معنى الشرط ظاهر، أما إذا أُضمرت فمعنى الشرط باقٍ أيضًا؛ لدلالة ما ذكر من تلك المواضع عليه: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض.

---

(١) يُنظر شرح التسهيل: ٤/٦٠.

(٢) يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني:٢/١١٢٤، والإقليد:٣/١٥٠٣.

المبحث الثالث

بين إعمال الأمات النحوية محذوفة وإهمالها مذكورة

إن المُتتبع لأمات الأبواب النحوية يتبيَّن له أن هناك أمات لبعض الأبواب النحوية قد تعمل محذوفة- على خلاف الأصل- كما تهمل مذكورة، ومن هنا يتضح أنَّ الإعمال مع الحذف، والإهمال مع الذكر ضربٌ من التضاد المركب، فالإعمال ضده الإهمال، كما أن الذكر ضده الحذف، وتظهر تلك الظاهرة الضدية المركبة في: (أنْ) المصدرية، و(كان) الناقصة.

أولًا: (أنْ) المصدرية بين إعمالها محذوفة وإهمالها مذكورة:

تحدثتُ سلفًا عن تأصيل أمية (أنْ) المصدرية لنواصب المضارع في المبحث السابق، وعليه فسوف نتحدث مباشرة عن تلكم الظاهرة المركبة التي اختصت بها (أنْ) المصدرية دون غيرها من نواصب المضارع ألَا وهي إعمالها محذوفة، وإهمالها مذكورة.

إعمال (أنْ) الناصبة للمضارع محذوفة:

قد تُحذف (أنْ) الناصبة من الكلام، ومع ذلك تبقى عاملة فيُنصب المضارع بعدها، وهذا الحذف في غير مواضع إضمارها جوازًا ووجوبًا، وأوَّل من جوّز ذلك الفراء، واستشهد بقول طرفة بن العبد:

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرَ الـوَغَى وأن أشهد اللَّذَّات هل أنت مُخْلِدِي[1]

(١) البيت من بحر الطويل، لطرفة بن العبد، في ديوانه: صـ ٤٥.

وأردف بقوله:" ألا ترى أنَّ ظهور (أنْ) فِي آخر الكلام يدل عَلَى أنها معطوفة عَلَى أخرى مثلها فِي أول الكلام وَقَدْ حذفها "(١).

وقد جعل الجندي حذف (أنْ) الناصبة مع بقاء الفعل المضارع منصوبًا مزيَّة لها؛ لكونها أم الباب فقال: "و(إن) هي (أم) الحروف الناصبة للمضارع بدليل أنها تجيء تارة مظهرة وتارة مضمرة وثالثة محذوفة منوية كما في قولهم:" تَسمَعَ بالمُعَيدِي خَيرٌ من أن تَرَاهُ " (٢) والمراد: «سَماعُك بالمعيديّ خيرٌ من رُؤْيَته» " (٣).

وحذف (أنْ) الناصبة مع بقاء عملها هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين(٤)، وقد احتجوا لرأيهم بكلام العرب شعرًا (٥)، ونثرًا (١)، كما احتجوا أيضًا بقراءة أُبَيٍّ وعبد الله بن مسعود (٢):

←←←

الشاهد في قوله: " أَحْضُرَ "، حيث إن الفعل يروى بروايتين، الأولى: برفع (أحضرُ) فإن الأصل أن يرتفع المضارع ما لم يسبقه ناصب ولا جازم، والرواية الأخرى بنصب (أحضرَ) على أنه فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية محذوفة.

والبيت من شواهد: الجمل: صـ ١٦٥ والكتاب:٩٩/٣،والمقتضب:٦٥/٢،وعلل النحو:صـ ٤٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٢٣٥/٤، و شرح التسهيل: ٢٦/٤، والكناش:٢٠/٢،و تمهيد القواعد:٤١٧٩/٨.

(١) يُنظر معاني القرآن للفراء:٢٦٥/٣.

(٢) يُنظر مجمع الأمثال،للميداني: ١٢٩/١.

(٣) يُنظر الإقليد:١٤٦٧/٣، ١٤٦٨.

(٤) يُنظر المقتضب: ٨٥/٢، وعلل النحو:صـ ٤٤٣، والإنصاف:٤٥٦/٢، والهمع:٤٠٥/٢.

(٥) فقد احتج الكوفيون ومن تابعهم بالعديد من الشواهد الشعرية، غير بيت طرفة بن العبد، ومنها ما يأتي:

١- قال الشاعر:

فلم أَرَ مثلَها خُباسَةَ واحدٍ... ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كدتُ أفْعَلَه

←←←

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾[٣].

فنصب« لا تَعْبُدُوا » بـ(أن) مقدرة؛ لأن التقدير فيه: [ألَّا تعبدوا إلا الله]، فحذف (أنْ) وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف[٤].

والبصريون يأبون ذَلِك إِلَّا أَن يكون مِنْهَا عوض كـ (الْفَاء)، و(الْوَاو)، وغيرهما[٥]؛ لأن الفعلَ لا يضمرُ عامله، فإذا حذف رفع [٦]، وقد تأولوا لشواهد الكوفيين بالآتي:

→→→

فنصب (أفْعَلَه)؛ لأن التقدير فيه:«أن أفعله»؛ فدلّ على أنها تعمل مع الحذف، وردَّه البصريون أنه نصب (أفْعَلَه) على طريق الغلط، كأنه توهم أنه قال: « كدت أن أفعله»؛ لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر، يُنظر الإنصاف:٢/٤٦٠.

٢- ومنه أيضًا قول الشاعر:

وهمّ رجالٌ يَشْفعوا لي فَلم أجدْ... شَفِيعًا إِلَيْهِ غَيْرَ جُودٍ يُعادِلُه

فنصب (يَشْفعوا) بـ(أنْ) محذوفة؛ لأن التقدير فيه:«أن يَشْفعوا » فدلّ على أنها تعمل مع الحذف، يُنظر الهمع: ٢/٤٠٥.

٣- وعليه جاء قول الشاعر:

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلتُ أَلْهُوَ... إِلَى الإصْبَاحِ آثَرَ ذِي أَثِيرِ

فنصب (ألهو) بـ(أنْ) محذوفة؛ لأن التقدير فيه:«أن أَلْهُوَ» أي اللهْوَ، يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٦.

(١) فقد احتج الكوفيون ومن تابعهم بالعديد من الشواهد النثرية منها:

٤- قولهم:" خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يأْخُذَكَ"، يُنظر: مجمع الأمثال:١/٢٦٢،والتقدير:(قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ).

(٢) ينظر البحر المحيط: ١/٤٥٦، ومعجم القراءات: ١/٧٨

(٣) سورة: البقرة من الآية: [٨٣].

(٤) يُنظر الإنصاف:٢/٤٥٦.

(٥) يُنظر المقتضب: ٢/٨٥، و علل النحو:صـ ٤٤٣، والإنصاف:٢/٤٥٦، و شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش: ٤/٢٨٠.

(٦) يُنظر الأصول في النحو: ٢/١٧٦، وعلل النحو:صـ ٤٤٢، والإنصاف:٢/٤٥٦.

- فقد تأولوا لبيت طرفة بقولهم: "الرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما مَن رواه بالنصب؛ فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب؛ فهو محمول على أنه توهَّم أنه أتى بـ(أن)، فنصب على طريق الغلط "(١).
- كما حكموا على قراءة عبد الله بن مسعود بالشذوذ فقالوا: "أما قراءة من قرأ: [لا تعبدوا إلا الله]، فهي قراءة شاذة، وليس لهم فيها حجة؛ لأن: (تَعْبُدُوا) مجزوم بـ(لا)؛ لأن المراد بها النهي، وعلامة الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة واحدةٌ.

وقد علَّق ابن مالك على ما استشهد به الكوفيون بقوله: " وقد تحذف (أنْ) قبل المضارع في غير المواضع المذكورة، فتلغى غالبًا،.... فيرفعون؛ لأنهم ألْغَوا (أنْ) لما ضعفت بالحذف على غير القياس، وقد لا يلغونها، فينصبون بها المضارع "(٢).

فابن مالك بعدما حكم بإلغاء (أنْ) المحذوفة معللًا بأنَّها ضَعُفت بالحذف على غير القياس، أكمل كلامه قائلًا: "وقد لا يلغونها، فينصبون بها المضارع "، فظاهر كلامه يدل على قلة إعمالها حينئذ، ويدل على ذلك دخول قد على المضارع، فهو لم ينكر على هؤلاء الذين أعملوها مما يعني: أنه وإن رجَّح إلغاءها فإنه لم يُنكر إعمالها.

فمما سبق يتضح أن ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين من جواز حذف (أنْ) الناصبة مع بقاء عملها هو الأولى بالقبول، وذلك للأتي:

أوَّلًا: كثرة الشواهد التي استدل بها الكوفيون مع تنوعها، فمنها الشعر ومنها النثر، وإن تأولها مخالفوهم تأولات واهية بأن حملوا الشواهد الشعرية على التوهم أو الغلط

---

(١) يُنظر الإنصاف:٢/٤٦٠.

(٢) يُنظر شرح التسهيل:٤/٥٠.

لا لشيء إلا لدحض هذه الشواهد، كما حكموا على القراءة بالشذوذ، وكون القراءة شاذة هذا لا يمنع من الاحتجاج بها.

ثانياً: إنَّ حذف (أنْ) الناصبة من الكلام لا يمنع عملها؛لِأَن الْإِضْمَار لَا يزِيل الْعَمَل كَمَا فِي (رب) وَأَكْثر العوامل[١]، فمن باب أولى أن تعمل (أنْ) الناصبة محذوفة؛ لكونها (أم) الباب، وفي ذلك مزيَّة لها وهذا دليل أصالتها في بابها كما هو صريح كلام الجندي[٢]

ثالثًا: هناك من النحاة من فصلَّ القول ولم ينكر هذه الشواهد جملة، بل قسمها قسمين:

- القسم الأول: أن يكون في الكلام مثلها، فيُحسِّن حذفها، نحو قولهم:" تَسمَعَ بالمُعَيدِي خَيرٌ من أن تَراهُ " فنصَبَ (تسمعَ) بإضمار (أنْ)، والذي حسَّن حذفها من «تسمع»، ذكرها في «أن تراه»، ومثله قوله طرفة:

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرَ الـوَغَى وأن أشـهد اللَّـذَّات هـل أنـت مُخْلِـدِي

بنصب:(أحضر)، بإضمار (أنْ)، ويؤيده: « وأن أشهد»، فحسَّن حذفها.

- القسم الثاني: إذا لم يكن في الكلام مثلها، وعليه فليس في الكلام ما يحسِّن حذفها، نحو قولهم:" خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ أنْ يأْخُذَكَ"[٣]، فحذفت (أنْ) وليس معها ما يحسن حذفها[٤].

---

(١) يُنظر الهمع: ٢/٤٠٥.

(٢) يُنظر الإقليد:٣/١٤٦٧، ١٤٦٨.

(٣) يُنظر مجمع الأمثال:١/٢٦٢.

(٤) يُنظر التصريح:٢/٣٩١.

إهمال (أنْ) الناصبة للمضارع مذكورة:

فكما تُحذف (أنْ) المصدرية الناصبة من الكلام وتبقى عاملة فيُنصب المضارع بعدها أيضًا ورد رفع المضارع بعد (أنْ) في بعض استعمالات العرب.

قال ابن مالك: "إن من العرب من يجيز الرفع بعد (أنْ) الناصبة السالمة من سبق (عِلم أو ظن)"(١).

وإنما ارتفع المضارع بعدها تشبيهًا لها بـ(ما) أختها؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر فحملت عليها في الإلغاء، ألا ترى أنك تقول "يعجبني أنْ تفعل" فيكون التقدير: « يعجبني فعلك»، كما تقول: "يعجبني ما تفعل" فيكون التقدير: «يعجبني فعلك»، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل، وهذا ما ذهب إليه البصريون، وعلى أنها المخففة من الثقيلة عند الكوفيين(٢).

وقد استشهد البصريون لمذهبهم بقراءة مجاهد(٣): ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾(٤)، برفع المضارع: «يتمُّ» على اعتبار (أنْ) مصدرية مهملة.

قال ابن جني: " علة الرَّفع أنه شبه (أنْ) بـ(ما)المصدرية فلم يعملها في صلتها"(٥)

---

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية:١٥٢٧/٣.

(٢) يُنظر الإنصاف:٤٥٩/٢، وشرح التسهيل: ٤٤/٢، والمساعد:٦١/٣.

(٣) ينظر البحر المحيط: ٤٩٩/٢، ومعجم القراءات: ١٧٧/١.

(٤) سورة: البقرة من الآية: [٢٣٣].

(٥) يُنظر المنصف لابن جني:صـ ٤٤٦.

والقول بأن أصله «يُتمون»، وهو منصوب بحذف النون، وحذفت الواو للتسكين لفظًا، فيه تكلف(١).

ومما يدل على ذلك من الشعر(٢) قول الشاعر:

أَنْ تَقْــرَآنِ عَلَــى أَسْــمَاءَ وَيْحَكُمَــا مِنِّــي السَّــلَامَ وَألاَّ تُخْبِــرا أحَــدا(٣)

فالفعل «تقرآن» جاء مرفوعًا بعد (أنْ) الناصبة، حيث استحقت العمل؛ إذ لم يتقدمها (علم أو ظن) وهذا ما دعا إلى القول بإهمال (أنْ) المصدرية تشبيهًا لها بـ(ما) المصدرية أختها فحملت عليها في الإلغاء، فوقع المضارع بعدها مرفوعًا(٤).

فمن خلال ما سبق يتضح أن تلك الظاهرة الضدية، أعني: إعمال(أنْ) محذوفة وإهمالها مذكورة، هي الظاهرة الضدية الثانية التى اتصفت بها (أن)، وهذا يدل على تأصل الظواهر الضدية مع (أنْ) المصدرية بدليل تكرارها.

---

(١) يُنظر التصريح:٢/٣٦٢.

(٢) ومنه أيضًا قول الشاعر: –

أن تَهْبِطِينَ بِلادَ قو... مٍ يَرْتَعُونَ من الطّلاحِ

فـ«أن» في البيت هي الناصبة للمضارع، وترك إعمالها حملًا على «ما» أختها، هذا ماذهب إليه البصريون، وهي عند الكوفيين المخففة، يُنظر: تمهيد القواعد:٣/١٣٧٩، والمقاصد الشافية:٦/١٤.

(٣) البيت من بحر من البسيط ولم أقف على قائلة، وهو من شواهد: المفصل:صـ ٤٢، والإنصاف: ٢/٤٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش:٤/٢٢٥، وشرح التسهيل: ٢/٤٤، والتذييل والتكميل:٥/١٦٦،وتمهيد القواعد:٣/١٣٧٩، وشرح المكودي:صـ ٢٧٨، والتصريح:٢/٣٦٣، وحاشية الصبان:٣/٤٢٠.

الشاهد في قوله: "أن تقرآن"، حيث أهملت (أنْ)؛ لذا لم تعمل تشبيهًا لها بـ(ما) المصدريّة.

(٤) يُنظر شرح التسهيل: ٤/١١.

ثانياً:(كان) الناقصة بين إعمالها محذوفة وإلغائها مذكورة:

صرَّح بأمية (كان) عدد من النحاة، وذلك بتسمية باب الأفعال الناقصة بـ" كان وأخواتها "ومنهم المبرد [١]، وابن السراج[٢]، وابن جني[٣] وابن الأثير[٤]، وأبو الفداء[٥]، وأبو حيان[٦].

وقد بالغ ابن باب شاذ في ذلك فقد عدَّها أمًّا لسائر الأفعال فقال:"و«كان» هي (أم) الأفعال؛ لأن كل شيء داخل تحت الكون"[٧]، وتبعه في ذلك أبوالبقاء العكبري[٨] وابن الخباز[٩].

ولكون (كان) أم الأفعال الناقصة فقد اختصت بالعديد من الخصائص، والذي يعنينا هنا هذه الظاهرة المركبة التي اختصت بها (كان) دون غيرها من الأفعال الناقصة ألا وهي إعمالها محذوفة، وإلغاؤها مذكورة.

إعمال (كان) الناقصة محذوفة:

المتتبع لكلام العرب يجد أن (كان) قد تُحذف كثيرًا، وهي مرادة وذلك؛ لكثرتها في

---

(١) يُنظر المقتضب: ٤/٩٨.

(٢) يُنظر الأصول في النحو: ١/٢٢٨.

(٣) يُنظر اللمع: صـ ٣٦.

(٤) يُنظر البديع في علم العربية:١/٤٦٠.

(٥) يُنظر الكناش:١/٢٠٤.

(٦) يُنظر ارتشاف الضرب:٣/١١٤٦.

(٧) يُنظر شرح المقدمة المحسبة:٢/٣٤٩.

(٨) يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب:١/١٦٦.

(٩) يُنظر شرح المقدمة المحسبة:٢/٣٤٩.

الكلام[١]، ومع ذلك تبقى عاملة فترفع اسمها وتنصب خبرها، فإما أن تحذف وحدها، وإما أن تحذف مع اسمها[٢].

أولًا: حذف (كان) وحدها:

تحذف (كان)[٣] وحدها وجوبًا ويُعوَّض عنها بـ(ما)، في مثل: « أمّا أنت منطلقًا انطلقت»[٤] وتقديره:(لأن كنت منطلقًا انطلقت)[٥]، وعليه فلا يجوز إظهار(كان)[٦]،وقد استشهد النحاة لذلك بشواهد[١] منها قول الشاعر:

---

(١) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٢/٨٥.

(٢) وقد أجاز بعضهم حذف (كان) مع معموليها من غير تعويض، وعليه قوله: [من الرجز]

قَالَت بَنَات الْعم يَا سلمى وَإِن... كَانَ فَقِيرًا معدما قَالَت وَإِن

- والتقدير: " وإن كان فقيرًا معدمًا ".

ولا يجوز هذا الحذف مع غير "كان" عند البصريين، يُنظر التصريح:١/٢٥٩.

(٣) أجاز الكسائي إضمار (كان) في نحو: « ليت زيدًا قائمًا »،فيُضْمِر (كانَ)، والتقدير عنده: « ليت زيدًا كان قائمًا »، وقد علل لجواز حذفها في هذا الموضع؛ بأنه موضع تستعمل فيه (كانَ)، كثيرًا، نحوَ قوله تعالى:

﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَ﴾، الحاقة الآية: (٢٧)، يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٣٤٦.

(٤) ولما كانت: (ما) عوضًا من (كان) المحذوفة، لم يجز حذفها فلا يُقال:"أن أنت منطلقًا"، يُنظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – لأبي حيان النحوي:١/٢١٢.

(٥) يُنظر الكناش:١/٢٠٥.

(٦))وزعم المبرد أنه يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة، وتجعل (ما)، زائدة، فتقول: "أما كنت منطلقًا انطلقت معك"،والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه كلام جري مجري المثل، والأمثال وما يجري مجراها تقال كما سمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة (ما)،يُنظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:١/٢١٢، والتذييل والتكميل:٤/٢٣٤.

أمـــا أَقَمْـــتَ وأَمّـــا أنـــت مُـــرتَحِلاً فـــاللهُ يَكْـــلأُ مـــا تَـــأْتِي ومـــا تَـــذَرُ[٢]

فقد نصبُ « مُرتَحِلاً»، والتقدير: «أن كان مُرتَحِلاً»، فأضمرت (كان) وعوض عنها(ما)[٣]

وقد علَّق أبو حيان على حذف كان في هذا الموضع بقوله: "ولا يجوز الحذف في غير (كان) من أفعال الباب"[٤].

وضابط هذا الموضع: أن تقع كان بعد (أنْ) المصدرية، الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، ويعوض عنها (ما) المصدرية، فتحذف (كان) وحدها ويبقى اسمها وخبرها [١].

←←←

(١) فمن الشواهد التي استشهد بها النحاة على حذف (كان) وحدها والتعويض عنها (ما)،قول الشاعر:-

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرِ.... فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فقد نصبُ «ذا نفر»، والتقدير: «أن كان ذا نفر»، فحُذفت (كان)،وجُعلت زيادةُ (ما) لازمة عوضًا من الفعل المحذوف، يُنظر شرح المفصل لابن يعيش:٨٩/٢،ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ٢١٢/١، والتذييل والتكميل:٢٣٤/٤.

(٢) البيت من بحر البسيط ولم أقف على قائله، وهو من شواهد: المفصل:صـ ١٠، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٨٨/٢، وشرح التسهيل:٣٦٦/١، وشرح الكافية الشافية:٤١٨/١، ومنهج السالك: ٢١٢/١، والتذييل والتكميل:٢٣٤/٤، والمساعد:٢٧٤/١، وتمهيد القواعد:١١٧٤/٣.

الشاهد في قوله: " وأَمّا أنت مُرتَحِلاً "، والأصل: "لأن كنت مُرتَحِلاً "، فحذف (كان)، وعوّض عنها (ما)، الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: "أنت"، وخبرها وهو قوله: " مُرتَحِلاً ".

(٣) يُنظر شرح التسهيل:٣٦٦/١.

(٤) يُنظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:٢١٤/١.

ثانياً: حذف (كان) مع اسمها:

تحذف (كان) واسمها مستتر فيها بعد (إنْ)، و(لو)، فحذفُها بعد (إنْ) كثير مشهور[٢] وعليه جاء الكثير من الشواهد الشعرية [٣]، ومنه قول النعمان بن المنذر:

قد قِيَل ذلك إنّ حَقًّا وإنْ كَذِبًا... وما اعْتِذارُك منقَولٍ إذا قِيلَا [٤]

والتقدير: « إن كان حقًا وإن كان كذبًا »[٥].

→→→

(١) يُنظر التصريح:١/٢٥٧.

(٢) يُنظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:١/٢٠٨.

(٣) ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

حَدِبَتْ عَلَىّ بُطُونُ ضِنّة كُلُّها .... إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَا

الشاهد في قوله: "إن ظالما وإن مظلومًا" حيث حذف (كان) واسمها، وأبقى الخبر في الموضوعين، يُنظر: شرح الكافية الشافية:١/٤١٦،ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ١/٢٠٩، والتذييل والتكميل:٤/٢٢٣، والمقاصد الشافية:٢/٢٠٣.

- ومنه قول الشاعر:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى، عَلَيْهِ الشُّهو .... دُ، إنْ عَاذِرًا لِى وإنْ تَارِكَا

الشاهد في قوله: " إنْ عَاذِرًا لِى وإنْ تَارِكَا "، حيث حذف (كان) واسمها والتقدير:(إن كنت عاذرًا، وإن كنت تاركًا لذلك العذر)، يُنظر: شرح الكافية الشافية:١/٤١٦،و منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ١/٢٠٩، والتذييل والتكميل:٤/٢٢٤، والمقاصد الشافية:٢/٢٠٣.

(٤) البيت من البسيط منسوب للنعمان بن المنذر في المفصل: صـ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/٨٥، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك١/٢٠٩، وخزانة الأدب: ٤/١٠.

والشاهد في قوله:" إنّ حَقًّا وإنْ كَذِبًا " فقد حذف (كان) واسمها في الموضعين لمجيئها بعد (إن) الشرطية، وهذا كثير، والتقدير:(إن كان المقول حقًا وإن كان المقول كَذِبًا).

(٥) يُنظر البديع في علم العربية:١/٦٣٩.

ومن حذفها في السعة: قولهم: " المرءُ مَجْزيٌّ بعمله، إنْ خيرًا فخيرٌ، وَإنْ شرًا فَشرٌ. والمرء مقتولٌ بما قَتَل به، إنْ سَيفًا فَسَيفٌ، وإنْ خِنْجَرًا فَخِنْجرٌ"، وتقدير الكلام:(إنْ كان عملُه خيرًا فجزاؤُه خيرٌ، وإن كان شرًا فجزاؤُه شَرٌّ وكذلك: إنْ كان ما قتَل به سيفًا فالمقتولُ به سيفٌ، وإنْ كان خِنجرًا فهو خِنْجَرٌ) (١).

قال أبو حيان: "ولا يُحفظ حذف (كان) بعد (إن)، دون تنويع ولا تكرير، فلا يُحفظ: «اضرب زيدًا إنْ قائمًا»، ولا: «سأضرب عمرًا إنْ خارجًا»، تريد: (إن كان قائمًا) و(إن كان خارجًا) " (٢).

أمَّا حذفُ (كان) بعد (لو) فمشهور، نحو ما مثَّلَ به سيبويه بقوله:" أَلاَ طَعَامَ ولو تمرًا"، أي: (ولو كان تمرًا) (٣)، وعليه قول الشاعر:

لَا يَـأْمَن الـدّهْرَ ذُو بَغْـيٍ وَلَـوْ مَلَكًـا جُنُودُه ضَاق عَنْهَا السّهْلُ وَالجَبَلُ(٤)

---

(١) يُنظر الخصائص:٢/٣٨١، وشرح التسهيل:١/٣٦٤، والتذييل والتكميل:٤/٢٢٤، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:١/٢٠٨، والمساعد:١/٢٧٢، والمقاصد الشافية: ٢/٢٠٢.

(٢) يُنظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:١/٢١٠.

(٣) يُنظر الكتاب: ١/٢٦٩، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:١/٢١٠.

(٤) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت من شواهد: شرح التسهيل:١/١٠١٤، والتذييل والتكميل:٤/٢٢٣، وأوضح المسالك:١/٢٥٥، والمساعد:١/٢٧١، والمقاصد الشافية: ٢/٢٠٤، وشرح المكودي:صـ ٥٩، شرح الأشموني:١/٢٤٧، و التصريح:١/٢٥٦، والهمع:١/٤٤١.

والشاهد في قوله:" إنّ حَقًّا وإنْ كَذِبًا " فقد حذف (كان) واسمها في الموضعين لمجيئها بعد (إن) الشرطية، وهذا كثير، والتقدير:(إن كان المقول حقًا وإن كان المقول كَذِبًا).

أي: (ولو كان صاحب البغي ملكًا ذا جنود كثيرة) [١].

ومنه قوله صلى ﷺ [التمس وَلَو خَاتمًا مِن حَدِيد] [٢] أَي:(وَلَو كَانَ الَّذِي تلتمسه خَاتمًا من حَدِيد) [٣].

وقد شرط أبو حيان لحذف (كان) بعد (لو) ألا يكون ما بعد (لو) أعلى مما قبلها ولا أعم، نحو: «ائتني بدابة ولو حمارًا»، فـ(الحمار) مندرج في مدلول (الدابة)،وليس أعلى ولا أعم، فلو قلت: "ألا حشف ولو تمرًا" كان قبيحًا، إنما وجه الكلام: (ألا تمرٌ ولو حشفًا) [٤].

هذا ويقل حذف (كان) مع غير (إن) و(لو) كقوله تعالى: ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[٥].

فقد ذهب الكِسَائِيِّ وَأَبِو عُبَيدةَ إلى حذف(كان)، والتقدير: انْتَهُوا يَكُنْ الانتهاءُ خَيْرًا لَكُمْ[٦].

إلغاء(كان) الناقصة مذكورة:

تُحذف (كان) وهي مرادة، وتذكر في الكلام ويكون وجودها كالعدم[٧]، ومن هنا

---

(١) يُنظر التصريح:١/٢٥٦.

(٢) تخريج الحديث جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في سننه، وتمامه: " عن سهل بن سعد قال: جاءت امرأة إلى النبي- صلى الله عليه و سلم-. قال (من يتزوجها ؟) فقال رجل: أنا، فقال له النبي صلى الله عليه و سلم: (أعطها ولو خاتمًا من حديد) فقال ليس معي. قال (قد زوجتكها على ما معك من القرآن)، يُنظر: سنن ابن ماجه: ١/٦٠٨، كتاب: النكاح، باب: صداق النساء، حديث رقم ١٨٨٩.

(٣) يُنظر التصريح:٢/٤٢٣.

(٤) يُنظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:١/٢٠٨، والتصريح:١/٢٥٦.

(٥) يُنظر البحر المحيط:٤/١٤٢.

(٦) سورة: النساء من الآية: [١٧١].

(٧) وكون (كان) زائدة لا يعني أنّ دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما يعني بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر، يُنظر اللمع: صـ ٣٩.

أُلغيت وحُكم عليها بالزيادة؛ لأنه يبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله،إلا في التأكيد؛ لإن إرادة التأكيد بـ(كان) لا يكون وجوده وعدمه على السَّويَّة [١]،وقال قوم: إنّ (كان) إذا زيدت، كانت على وجهَيْن:

- **أحدهما**: أن تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها، نحو قولهم: "ما كان أحسنَ زيدًا"، المراد: أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: «ما أحسن زيدًا أمْسِ».

- **الثاني**: أن تُلْغَى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد ومنه قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٢].

والمراد: كيف نكلّم من في المهد صبيًا؟ ولو أُريد فيها معنى المُضِيّ، لم يكن لعيسى- عليه السلام- في ذلك معجزة؛ لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس، وإنما جيء بـ(كان) بالزائدة تحسينًا للكلام وتأكيدًا له [٣].

والمشهور في زيادة (كان) أن تكون بصيغة الماضي[٤]، قال ابن مالك:" والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزأي جملة "[٥].

---

(١) يُنظر الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ٢/ ٧٣.

(٢) سورة: مريم من الآية: [٢٩].

(٣) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٣٤٦، والكناش:٢/٤٠.

(٤) وأجاز الفراء زيادة (يكون) بين (أفعل) و(ما) في التعجب نحو:" ما يكون أطول هذا الغلام" ولفظه يشعر بأنه مسموع؛ لأنه قال:" وقد يقال في المستعمل":« ما يكون أطول هذا الغلام »ويشهد لقوله قولُ رجل من طَيّي: [الكامل]:-

صَدقْتَ قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا... طِفْلاً ببذٍّ أولى السّيادةِ يافعًا

(٥) يُنظر شرح الكافية الشافية:١/٤١١.

وهذا مذهب أبي حيان[١]، وابن هشام[٢]، وقال الشاطبي: "وهذا هو الصحيح"[٣]

ولا تزاد (كان) إلا وسطًا، وهذا محل اتفاق بين النحاة نحو: « ما كان أحسن زيدًا»، ونحو: « زيدٌ كان قائمٌ» وعليه فلا تُزاد (كان) في أول الكلام ولا في آخره[٤].

قال ابن مالك:" وزيادة (كان) في التوسط دون التقدم والتأخر"[٥].

أمَّا زيادتها في أوله فإنه محل الاعتماد، وتقديمُ الشيّءِ دليلٌ على الاعتناءِ به، و(كان) ملغاة في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، وأما زيادتها آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضًا؛ ولأن الزيادةَ على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها [٦].

وتتعيّن زيادة (كان) بين شيئين متلازمين، ليسا جارًا ومجرورًا، وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، بل نص بعضهم على اقتياس زيادتها في هذا

---

(١) يُنظر التذييل والتكميل:٤/٢١٧.

(٢) يُنظر أوضح المسالك:١/٢٥١.

(٣) يُنظر المقاصد الشافية:٢/٢٠١.

(٤) ذهب الفراء إلى جواز زيادة (كان) أخرًا، فعلى مذهبه يجوزأن تقول: "زيد قائم كان"، وقاس ذلك على إلغاء (ظن) أخرًا، والصحيح المنع؛ لعدم استعماله؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة، يُنظر: شرح التسهيل:١/٣٦١، والتذييل والتكميل:٤/٢١٥، والمساعد:١/٢٦٨.

(٥) يُنظر شرح الكافية الشافية:١/٤١١.

(٦) يُنظر المساعد:١/٢٧٠، وأوضح المسالك:١/٢٥٠، و المقاصد الشافية:٢/١٩٩-٢٠٠.

الموضع دون غيره، نحو:« ما كان أحسنَ زيدًا»، بينما شذ زيادتها بين الجارّ والمجرور[١]، كقول الشّاعر:

سَــرَاةُ بَنِــيْ أَبِــي بَكْــرٍ تَسَــامَى عَلَــى كَــانَ الْمُسَــوَّمَةِ العَــرابِ[٢]

قيل: ولم يحفظ زيادتها بين جار ومجرور إلا في هذا البيت؛ لذا حُكم عليه بالشذوذ[٣].

فمن المواضع التي حُكم فيها بزيادة (كان)، ما يأتي:-

تتوسط (كان) بين مسند ومسند إليه، فزيادتها بين المبتدإ والخبر، قول أبي أمامة – رضي الله تعالى عنه – " يَا نَبِي الله، أَو نَبِيٌّ كَانَ آدَم"[٤]، بِالرَّفْع [٥].

---

(١) يُنظر شرح الكافية الشافية:١/٤١١،و ارتشاف الضرب:٥/٢٤٠٢،والمساعد:١/٢٧٠، والمقاصد الشافية:٢/١٩٩-٢٠٠، و شرح الأشموني:١/٢٤٤،والتصريح:١/٢٥١، والهمع:١/٤٣٨.

(٢)البيت من بحر الوافر، لم أقف على قائله، وهو من شواهد اللمع:صـ: ٣٩، والمفصل:صـ ٣٥١، و شرح الكافية الشافية:١/٤١١،والمساعد:١/٢٧٠، وتمهيد القواعد:٣/ ١١٦٢، والمقاصد الشافية: ٢/١٩٩-٢٠٠، وشرح الأشموني:١/٢٤٤، والتصريح:١/٢٥١، والهمع:١/٤٣٨.

والشاهد في قوله: "على كان المسوّمة" حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور، وهذا شاذ لا يُقاس عليه

(٣) يُنظر تمهيد القواعد:٣/ ١١٦٢.

(٤) جزء من حديث طويل أخرجه البيهقي في الشعب: ٥/١٩٧، باب الصيام، حديث رقم ٣٢٩٨.

(٥) يُنظر التذييل والتكميل:٤/٢١٢، وتمهيد القواعد:٣/ ١١٦٢، والمساعد:١/٢٦٨.

- تتوسط بين (ما) التعجبية وفعل التعجب،نحو قول امرئ القيس:

أرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمعُهَا قَد تَحَدَّرَا... بُكاءً عَلَى عَمرو وَمَا كَانَ أَصبَرَا [١]

- تتوسط بين اسم (إنَّ) وخبرها، نحو: ما حكاه سيبويه عن الخليل قولهم:

" إنّ مِـن أفضَـلِهِم – كَـانَ– زيـدًا"[٢]، فـ (زيـدًا): اسـم (إن)، ومـن أفضـلهما: الخبرو(كان): مُلغاة زائدة [٣].

- وتتوسط بين الفعل ونائب الفاعل كقولهم:

" «لم يُوجَدْ كانَ مِثْلُهُمْ»، على إلْغَاء: (كَانَ) [٤].

- تتوسط (كان) بينَ (نِعْمَ) وفاعلها كقول الشاعر:

ولَبِسْتُ سِرْبالَ الشبابِ أَزورُها... وَلَنِعْمَ – كانَ– شَبيبَةُ المُحتالِ[٥]

فقد زيدت (كان) بينَ (نِعْمَ) وفاعلها: شَبيبَةُ المُحتالِ.

وتتوسط بين الصفة والموصوف [١] كقول الشاعر:

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ ٦٩

والشاهد في قوله: " وما كان أصبرَا" حيث زاد (كان) بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، وفي البيت شاهد آخر: وهو جواز حذف المعمول المتعجب منه، والتقدير: « ما أصبرها ».

والبيت من شواهد: ارتشاف الضرب:٥/٢٤٠٢،و التذييل والتكميل:٧/٥٥،و المساعد:١/٢٦٨.

(٢) يُنظر الكتاب: ٢/١٥٣،والأصول في النحو:١/٢٥١.

(٣) يُنظر الأصول في النحو:١/٢٥١، والبديع في علم العربية: ١/٣٤٧، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٣٧٤.

(٤) يُنظر المقتضب:٤/١١٦، وشرح الكافية الشافية: ١/٤١١، والتصريح:١/ ٢٥١.

(٥) البيت من بحر الكامل، ولم أقف على قائلة، وهو من شواهد التذييل والتكميل:٤/٢١٣، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٤٣، وحاشية الصبان:١/٣٥٤.

والشاهد في قوله: "نعم كان شبيبة المحتال"حيث زاد (كان) بين الفعل (نعم) وفاعله (شبيبة).

فَكَيْـــفَ إِذَا مَـــرَرْتَ بِـــدَارِ قَـــوْمٍ وَجِيـــرَانٍ لَنَـــا كَـــانُوا كِـــرَامِ[٢]

ففي البيت زِيدت كان توكيدًا لمعنى المضي، والتقدير: وجيران لنا كرام كَانُوا كَذَلِك.

ومن خلال ما سبق يظهرأن تلك الظاهرة الضدية المركبة التي اختصت بها (كان) دون غيرها من الأفعال الناقصة أَلَا وهي إعمالها محذوفة، وإلغاؤها مذكورة، ظاهرة أصيلة حيث صرَّح النحاة بذلك داعمين أقوالَهم بكثرة الشواهد المؤيدة لها، ولعلَّ السبب في اختصاص (كان) بهذه الخصيصة وغيرها إنما يرجع لكونها أمًّا للباب، فيعُطى لأمات الأبواب من الميزات ما لم يُعطَ لغيرها.

---

(١) ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا التِي وَجَبَتْ.... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُوْرِ

والشاهد في قوله: "بسعيٍ كَانَ مشكور" حيث زاد (كان) بين الصفة (مشكور) والموصوف (سعي).

يُنظر ارتشاف الضرب: ٥/٢٤٠١، والتذييل والتكميل:٤/٢١٢، وتمهيد القواعد:٣/ ١١٥٦، وشرح الأشموني:١/٢٤١، وخزانة الأدب:٩/٢١٠، وحاشية الصبان:١/٣٥٣.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه:٢/٢٩٠.

والشاهد في قوله: " وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ " حيث زاد (كان) بين الصفة (كِرَامٍ) والموصوف (وَجِيرَانٍ)، وَالتَّقْدِير: وجيران لنا كرام كَانُوا كَذَلِك.

والبيت من شواهد المقتضب:٤/١١٦، والبديع في علم العربية:١/٤٦٢، وشرح التسهيل:١/٣٦١، والتذييل والتكميل:٤/٢١٩، وتمهيد القواعد:٣/ ١١٥٨، وحاشية الصبان:١/٣٥٣.

المبحث الرابع

علل الظواهر الضد ية في أمَّات الأبواب النحوية

[على ضوء البحث]:

من خلال تتبعي لتلك الظواهر الضدية الواردة في البحث (« الذكر والحذف»- « الإظهار والإضمار» - «الإعمال والإهمال ») التي اختصت بها بعض الأمات النحوية تبين لي أن هذه الأمات لم تختص بتلك الظواهر الضدية؛ لكونها أمَّ الباب فحسب، وإنما كان هناك علل أخرى داعمة لذلك أهَّلتهَا لتكون أماتٍ لأبوابها، وهذه العلل إجمالًا: « علة كثرة الاستعمال، وعلة إصلاح اللفظ، وعلة تحسين اللفظ، وعلة الحمل على النقيض، وعلة الشبه ».

أولًا: علة كثرة الاستعمال:-

إن علَّة كثرة الاستعمال علة معتبرة عند النحاة، فقد يقدمون ما كَثُر استعماله – وإن خالف القياس- على القياس قال ابن جني: "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"(١).

فالشيء إذا كثر استعماله كثر التصرف فيه، فكثرة الاستعمال مدعاة إلى التخفيف(٢)؛ لذا وجدتُ أن الظاهرة الضدية المتمثلة في (الذكر والحذف) كان مسوغ الحذف فيها راجعًا إلى كثرة الاستعمال.

---

(١) يُنظرالخصائص: ١/١٢٥.

(٢) يُنظر التذييل والتكميل:٣/٢٢٢.

فالعلة في جواز حذف همزة الاستفهام- إضافةً إلى كونها (أمَّ) الباب- ترجع إلى كثرة استعمال الاستفهام في الكلام(١).

كما أرجع النحاة علة جواز حذف (باء) القسم -إضافةً إلى كونها (أمَّ) الباب - إلى كثرة استعمالها، فحذفت تخفيفًا، ولا تفعل العرب ذلك إلا فيما كثر على ألسنتهم، قال ابن يعيش: "وقد حذفوا حرف القسم (الباء) كثيرًا تخفيفًا؛ وذلك لقوّة الدلالة عليه(٢).

والمتتبع لكلام العرب يجد أن (كان) قد تُحذف كثيرًا، وعلة ذلك؛ كثرتها في الكلام، قال ابن يعيش:"اعلم أنّ (كَانَ) قد تُحذَف كثيرًا، وهي مرادة؛وذلك لكثرتها في الكلام" (٣)

وأيضًا حُذفت(يا)؛ لكثرة استعمالها، فإذا ما وُجِدَ منادى دون حرف نداء حُكِم بالحذف لـ(يا) فقط دون غيرها، قال المرادي:" ولكثرة استعمال (يا) نقول: إنها هي المحذوفة في النداء"(٤).

ثانياً: علة إصلاح اللفظ:-

إن علَّة إصلاح اللفظ مبدأ اعتمده النحاة؛ لتسويغ بعض الأحكام أو التوجيهات التي تبدو في ظاهرها مخالفةً للأصل، قال ابن جني: "اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها

(١) يُنظر العُدّة في إعراب العُمدَة،: ١٠٩/٢.
(٢) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٢٦٠/٥.
(٣) يُنظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٨٥/٢.
(٤) يُنظر الجنى الداني: صـ ٣٥٥.

فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها " [١].

وقد وجدتُ أن بعض صور الظواهرة الضدية في (الإعمال والإهمال) كان المسوغ فيها راجعًا إلى إصلاح اللفظ.

فقد أرجع ابن هشام العلة في إهمال (كان) الناقصة وإلغائها إلى إصلاح اللفظ، وهذا صريح عبارته عندما علَّق على قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[٢]

حيث قال: " الأَصْل (هم لنا) ثمَّ وصل الضَّمِير بـ(كان) الزَّائِدَة إصلاحًا للفظ؛ لِئَلَّا يَقع الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُنْفَصِل إِلَى جَانب الْفِعْل"[٣].

ثالثاً: علة تحسين اللفظ:-

إن علَّة تحسين اللفظ ربما لجأ إليها النحاة عند المُفاضلة بين تركيب وآخر، أو عند إرادة التوكيد، وتظهر تلك العلة في الظاهرة الضدية المتمثلة في (الإعمال والإهمال).

فعند الحديث عن إعمال (أنْ) محذوفة نجد أن بعض النحاة قد حسَّن حذفها عاملةً إن كان في الكلام مثلها، وإن لم يكُن في الكلام مثلها فليس معها ما يحسن حذفها.

---

(١) يُنظر الخصائص: ٣١٣/١.

(٢) سبق تخريج البيت في المبحث الثالث عند الحديث عن إلغاء(كان) الناقصة.

(٣) يُنظر مغني اللبيب: صـ ٢٧٨.

قال الشيخ خالد الأزهري في سياق الحديث عن إعمال (أنْ) محذوفة: "فتارة يكون في الكلام مثلها، فيحسن حذفها، وتارة لا يكون، فالأول: كقول بعضهم: « تَسمَعَ بالمُعَيدِي خَيرٌ من أن تَراهُ» فنصَبَ (تسمعَ) بإضمار (أنْ)، والذي حسَّن حذفها من «تسمع»، ذكرها في «أن تراه»، والثاني:إذا لم يكن في الكلام مثلها، وعليه فليس في الكلام ما يحسِّن حذفها، نحو قولهم: « خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ أنْ يأْخُذَكَ» فحذفت (أنْ) وليس معها ما يحسن حذفها"(١).

كما أرجع النحاة إهمال (كان) بإلغائها عن العمل والمعنى معًا، وتكون لمجرد التأكيد تحسينًا للكلام.

فـ (كان) تُلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد ومنه قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾(٢).

والمراد: كيف نكلّم من في المهد صبيًا؟ ولو أُريد فيها معنى المُضِيّ، لم يكن لعيسى- عليه السلام- في ذلك معجزة؛ لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس، وإنما جيء بـ(كان) بالزائدة تحسينًا للكلام وتأكيدًا له (٣).

رابعًا: علّة الحمل على النقيض:-

تُعدُّ علة الحَمل على النقيض من الظواهر النحوية التي اتخذها بعض النحاة سبيلًا إلى حمل الكلام على ما هو مناقض له، إذا ما اقتضت الحاجة في وجود القرينة المسوغة لذلك، قال ابن جني:" والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه

---

(١) يُنظر التصريح:٢/٣٩١.

(٢) سورة: مريم من الآية: [٢٩].

(٣) يُنظر علل النحو: صـ ٢٤٨، وشرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤/٣٤٦، والكناش:٢/٤٠.

مجرى نظيره"[١].

فعند الحديث عن إضمار (أنْ) بعد (لام) الجحود نجد أن بعض النحاة قد عللوا لذلك بعلة الحمل على النقيض.

فقد صرَّح ابن الخباز في ثنايا حديثه عن وجوب إضمار (أنْ) المصدرية بعد (لام) الجحود بقوله: " لأن قولك: « ما كان ليفعلَ» نقيض قولك: « لقد كان يفعلُ»، وليس في ذلك «أنْ» فجيء بهذا على طريق ما يناقضه " [٢].

خامساً: علَّة الشَّبه:-

عِلَّةُ الشَّبَه من العلل النحوية التي ذكرها النحاة في تعليلاتهم، وهي تُعَدّ من العلل التي كَثُر الاستدلال بها في باب التعليل، ويدخل تحتها كثير من الأحكام النحوية، فحمل الشيء على نظيره وشبيهه كثير في كلام العرب[٣].

فقد أهملت (أنْ) المصدرية وارتفع المضارع بعدها تشبيهًا لها بـ(ما) أختها؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر فحملت عليها في الإلغاء، قال ابن جني: " علة الرَّفع أنه شبه (أنْ) بـ(ما) المصدرية فلم يعملها في صلتها " [٤].

وبناء على ما سبق فإن هذه الأمات النحوية قد حوت العديد من العلل النحوية التي هيأتها للاختصاص بتلك الظواهر الضدية.

---

(١) يُنظر الخصائص: ٣١٣/١.

(٢) يُنظر توجيه اللمع: صـ ٣٦٠.

(٣) يُنظر الخصائص: ٣١٣/٢.

(٤) يُنظر المنصف لابن جني:صـ ٤٤٦.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية الماتعة التي عايشت فيها تلك الظواهر الضدية التي اختصت بها بعض أمات الأبواب النحوية، تراءى لي بما لا يدع مجالًا للشك أنه على الرغم من أن الأبواب النحوية قد اختصت بالعديد من الخصائص التي لم ينازعها فيها غيرها، فإن تلك الظواهر الضديَّة تعد من أهمها؛ لأنَّ التضاد من شأنه إبراز المعنى وتوضيحه، الأمر الذي يُضفي على تلك الأمات التي تحققت فيها تلك الظواهر الضدية مزيدًا من الأصالة والتمكن في بابها، إضافةً إلى العلل النحوية التي هيأتها للاختصاص بتلك الظواهر الضدية، مما جعلها خليقةً لأن تكون أمًّا لبابها؛ لذا فإني أجمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث، في النقاط الآتية:-

١) إن التضاد النحوي في اصطلاح النحاة ليس بعيدًا عن التعريف اللغوي، وعليه فالمتضادان لا يمكن اجتماعهما في آنٍ واحد، وهذا ما تحقق في تلك الظواهر الضدية المتعلقة بالأمات النحوية، فلا يجوز الجمع بين إظهار (الأم) وحذفها في الوقت نفسه، ولا إضمارها وإظهارها، كما لا يمكن أن يجتمع الإعمال مع الإهمال أيضًا.

٢) تحققت ظاهرة التضاد في سبع أمات فقط، كلهن حروف[١] فيما عدا فعلًا واحدًا هو (كان)؛ إذ الأصل في المعاني أن تؤدى بالحروف، فهذا يدل على مدى أصالة هذه الحروف وتمكنها في بابها.

---

(١) [(همزة: الاستفهام)، (أن: المصدرية الناصبة للمضارع)، (إن: الشرطية)، (الباء:في القسم) (واو: العطف)، (يا: النداء)].

٣) اختصت (كان) دون ماعدها من الأفعال الناسخة بكونها (أم) الباب؛ لكثرة تصرفها ومن ثَمَّ تمكَّنت ظاهرة التضاد فيها،لا لكونها (أم) الباب فحسب وإنما كان هناك العديد من العلل الداعمة لتلك الظاهرة الضدية، حيث بلغ عددها ثلاث علل.

٤) جعل بعض النحاة التضاد دليلًا على أميَّة بعض الحروف كما هو الحال في (أنْ) المصدرية حيث استدلوا لأميتها بأنها تعمل مظهرة ومضمرة.

٥) بعض أمات الأبواب النحوية جمعت بين أكثر من ظاهرة ضدية، وهذا يتضح في (باء) القسم حيث جمعت بين الذكر والحذف، وأيضًا دخولها على الظاهر والمضمر، وأيضًا (إن) المصدرية جمعت بين الإضمار والإظهار، والإعمال محذوفة والإهمال مذكورة، وهذا وإن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن الجمع بين الضدين من أبرز الظواهر التى اختصت بها أمات الأبواب النحوية.

٦) تعد ظاهرة التضاد في أمات الأبواب النحوية ظاهرة تدل على سعة تصرف تلك الأمات التي تحققت فيها هذه الظاهرة؛ لأن الضِّدَّ يزيدُ فِي ضدِّهِ، ويُبدي مَا خفيَ منهُ.

٧) من خلال تتبع أقوال النحاة الذي تعرضوا في مؤلفاتهم إلى أمات الأبواب النحوية اتضح أنَّ ابن يعيش والجندي والسيوطي هم من أكثر النحاة تصريحًا بأمية بعض الأبواب النحوية، والتعليل لذلك، بل إن الجندي والسيوطي قد نصَّا صراحة على أن التضاد من أبرز الظواهر التي ميَّزت بعض الأدوات وجعلتها (أمًّا) لبابها.

٨) إن أمات الأبواب النحوية من الحروف التي جمعت بين الضدين (الذكر والحذف) جاء الحذف فيها على خلاف الأصل؛ لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم، فلو حذفت لاحتاج المخاطب إلى مُفسِّر، والذي سوَّغ حذفها التخفيف الناشئ عن كثرة الاستعمال، فالعرب لا تفعل ذلك إلا فيما كثر على ألسنتهم، وأيضًا؛ لقوّة الدلالة عليها؛ لكونها (أم) الباب، فجاز فيها ما لم يجُز في غيرها.

٩) إن الظواهر الضدية التي اختصت بها بعض الأمات النحوية قد ضُمَّ إليها علل أخرى داعمة؛ أهَّلتهَا لتكون أماتٍ لأبوابها، وهذه العلل إجمالًا: « علة كثرة الاستعمال، وعلة إصلاح اللفظ، وعلة تحسين اللفظ، وعلة الحمل على النقيض، وعلة الشبه ».

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إتحافُ فُضلاء البشر بِالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء – تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط:٣، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي تح / رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة الأولى١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي – أضواء السلف – الرياض، ط:١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.

٥- الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٦- الأعلام، للزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط:١٥– أيار/ مايو ٢٠٠٢ م.

٧- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط:٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٨- الإقليد شرح المفصل، تأليف: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، تح: محمود أحمد علي أبو كتة الداويش، المملكة العربية السعودية وزارة التَّعليم العالي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة الإدارة العامة للثقافة والنَّشر،ط:١.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية – ط:١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

١٠- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب،تح: الأستاذ الدكتور/إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
١١- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٢- البديع في علم العربية لمجد الدين أبي السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – ط:١، ١٤٢٠ هـ.
١٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ط:١.
١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٥- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان،ط:١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
١٦- التعريفات، للشريف الجرجاني،ضبطه وصححه جماعة من العلماء،دار الكتب العلمية بيروت -لبنان،ط:١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
١٧- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ الأصل، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط:١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٨- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني – تح: الدكتور:محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

١٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط:١، ١٤٢٨ هـ.

٢٠- توجيه اللمع، تأليف: لا بن الخباز، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – جمهورية مصر العربية، ط:٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،ط:١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٢- الجمل في النحو، المنسوب إلى أبي عبد الرحمن الخليل، تح: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي المصري المالكي،تح: د فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط:١ ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط:٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٢٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:٤.

٢٧- ديوان امرِئ القيس، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – بيروت، ط:٥.

٢٨- ديوان ذي الرمة – قدم له وشرحه الأستاذ /أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ط:١، ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.

٢٩- ديوان الراعي النميريُّ، شرح د/ واضح الصمد، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
٣٠- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، وتليه طائفة من الشعر المنسوب إلي طرفة /تح: درية الخطيب، لطفي الصقال،ط:١: المؤسسة العربية بيروت لبنان.
٣١- ديوان العجاج،رواية:عبدالملك بن قريب الأصمعي، عني بتحقيقه وشرحه الدكتور/ عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت-لبنان:١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور/ فارس محمد، الناشر دار الكتاب العربي -بيروت- ط:٢ - ١٤١٦هـ: ١٩٩٦ م.
٣٣- ديوان الفرزدق -دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ -١٩٨٨م
٣٤- سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - تح/ فيصل عيسى البابي الحلبي.
٣٥- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة (٦٦٩هـ)، قدم له/ فواز الشعار، إشراف الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان- ط:١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٦- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك،أبو عبد الله، جمال الدين، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٧- شرح الكافية الشافية، لا بن مالك، تح: الدكتور/ عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط:١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢.

٣٨- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٣٩- شرح مفصل الزمخشري، لا بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

٤٠- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط:١، ١٩٧٧ م.

٤١- شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي، القسم الأول المنصوبات، تأليف د/علي محمد فاخر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٤٢- شرح المكودي على الألفية،لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي – المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.

٤٣- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

٤٤- شعب الإيمان للبيهقي، تح: د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط:١- ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م.

٤٥- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت

٤٦- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي،تح/ السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس للطباعة والنشر، ط:١، ١٩٨٠ م.

٤٧- العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري – الدوحة.
٤٨- علل النحو، لابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط:١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
٤٩- غاية النهاية في طبقات القراء – لابن الجزري – دار الكتب العلمية بيروت – ط:٣، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م.
٥٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تح:حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط:١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٥١- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب المصري الإسنوي المالكي، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط:١، ٢٠١٠ م.
٥٢- الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٥٣- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.
٥٤- اللباب في علل البناء والإعراب – لأبي البقاءعبد الله بن الحسين العكبري – تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق –ط:١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٥٥- لسان العرب، لابن منظور الأنصاري، دار صادر – بيروت، ط:٣ – ١٤١٤ هـ.
٥٦- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

٥٧- ٤٧- ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط:٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٨- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
٥٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٦٠- المخصص لا بن سيده، تح:خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت- ط:١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٦١- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل،تح: محمد كامل بركات،: جامعة أم القرى، سنة النشر ١٤٠٢ - ١٩٨٢.
٦٢- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى الفراء تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ط:١.
٦٣- معانى القرآن، للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط،تح: الدكتورة هدى محمود قراعة-مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٦٤- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد د أحمد مختار عمر، د.عبد العال سالم مكرم، ط:١ - ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٦٥- معجم مقاييس اللغة، لا بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط:٦، ١٩٨٥.

٦٧- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تح: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت ط:١، ١٩٩٣.
٦٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مجموعة محققين، ط:١- ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٦٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور/ كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م.
٧٠- المقتضب في كلام العرب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة،: عالم الكتب. – بيروت.
٧١- المقرب، لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري و عبدالله الجبوري.
٧٢- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي دار إحياء التراث القديم، ط:١، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
٧٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – لأبي حيان النحوي الأندلسي = شرح الألفية لأبي حيَّان، تح: د/ علي محمد فاخر، د/أحمد محمد السوداني،د/عبدالعزيز محمد فاخر – دار الطباعة المحمدية.
٧٤- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
٧٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.